



جريمة القتل في العائلة الليبية .. الواقع والدوافع د. نوري محمد الحجابي - قسم الخدمة الاجتماعية - كلية الآداب - جامعة غريان

الملخص:-

تناولنا في هذه الورقة البحثية جريمة القتل العائلية في المجتمع الليبي من الناحية السوسولوجية اعتماداً على سجل التقرير السنوي للجريمة الصادر عن إدارة البحث الجنائي، وأيضاً على ما تم نشره في هذا الشأن بالصحف المحلية الليبية الإلكترونية خلال السنوات الأربعة الماضية (2020 – 2024) وذلك باستخدام منهج تحليل المضمون، وكان الهدف من ذلك التعرف على أهم وأبرز السمات الشخصية لمرتكبيها وضحاياها في المجتمع الليبي، وأكثر الأسباب الدافعة إليها، والأدوات المستخدمة في تنفيذها، والمدن التي أرتكبت فيها تلك الجرائم، ولقد توصلت الدراسة للعديد من النتائج: منها وجود علاقة وثيقة بين الحروب والثورات وما تحدثتها من فوضى أمنية والتي تؤدي بدورها إلى انتشار شتى أنواع الظواهر الإجرامية ومنها الجرائم العائلية، وأن الخلافات الشخصية، والتفكك الأسري، والنزاعات العائلية والمالية على الميراث، وتعاطي المخدرات وإدمانها، تعد من أهم أسباب ارتكاب الجرائم العائلية الليبية، وأن غالبية مرتكبي جرائم القتل العائلية الليبية من الذكور، كما جاء في النتائج أن الأسلحة البيضاء والأسلحة النارية من أكثر الأدوات استخداماً في الجرائم العائلية، وأن مدينة طرابلس وغريان وبنغازي من أكثر المدن الليبية لعدد جرائم القتل العائلية. ولقد ختمت الدراسة بمجموعة توصيات .

الكلمات المفتاحية: الجريمة – الجريمة العائلية – القتل – الأسرة – الواقع – الدوافع.

المقدمة:-

الحمد لله رب العالمين الذي خلق الإنسان وعلمه البيان، وأمره بالإحسان وحرّم عليه الظلم والاستبداد والطغيان، وأصلي وأسلم على سيدنا محمد سيد ولد عدنان الذي آمن برسالته الثقلان من الإنس والجان.

خلق الله سبحانه وتعالى آدم، وخلق له حواء لتكون زوجاً له، ورزقهما ذرية وحلّل الاقتران بين الأبناء والبنات فيما بينهما من بطون مختلفة، ولم يطل الزمان بأبناء آدم حتى حدث أول تماس لموضوعي الجريمة والقتل الأسري، حينما قتل ظملاً وحسداً قابيل الأخ الظالم أخاه هابيل بسبب رغبته في الزواج من أخته التي ولدت معه من نفس البطن، وهو ما جاء ذكره في القرآن الكريم، (فطوعت له نفسه قتل أخيه فقتله) (1) وبعد هذه الجريمة حرم الله القتل على بني آدم قال تعالى: (مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَآئِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا) (2) وقال: (وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَن قَتَلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِف فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ

مَنْصُورًا) (3) من خلال ما ورد في القرآن يتبين لنا أن القتل وخصوصا بين الأخوة جريمة منكرة، تابأها شرائع الله، كما تبين لنا أيضًا أن الجرائم الأسرية قديمة قدم البشرية، غير أن مدى انتشار هذه الجرائم وشدتها وضوابطها وعواملها وعقوباتها تتغير بتغير العصور.

يتسم العصر الحالي بنمو العنف والسلوك الإجرامي بشكل مُطَرَد، حتّى أصبح سلوفاً تُميّز به العديد من المجتمعات، وأصبح منهجاً وطريقاً يسلكه العديد من الأفراد، وليجلب معه عنفاً وقتلاً ودماراً أشد. يقول المناضل نيلسون مَنديلا (سَيَذْكُرُ القرن العشرون بأنّه القرن المُوسوم بالعنف، أنّه يُحْمَلُنا مَوروثاً هائلاً من الدمار والخراب والتدمير الشامل، الذي لم يُشاهد من قبل، ولم يكن ممكناً في تاريخ البشرية، ولم يكن هذا الموروث - الناجم عن تسخير التكنولوجيا الحديثة في خدمة إيديولوجيات الكراهية- بالعبء الوحيد الذي نحمله، ولا بالعبء الوحيد الذي علينا مواجهته. هناك موروث آخر أقل وضوحاً، ولكنه الأكثر انتشاراً، إنّهُ موروث المعاناة الفردية التي تزداد يوماً بعد يوم؛ إنها آلام الأطفال الذين يُنتهكون من قبل مَنْ يجب عليهم حمايتهم، والنسوة اللاتي يُؤذَنَ ويمْتَنَ بعُنفِ قرنائهنّ أو أزواجهن، والشيوخ الذين يُنتهكون أو يُعقُون من قبل أولادهم، والفتيان الذين يستقوى عليهم؛ فيذلّهم فتيانٌ أمثالهم ويسُومونهم سوء الأذى والمضايقة، وكذلك الذين يُوقَعون عُنفهم على أنفسهم من جميع الأعمار. إن هذه المعاناة - وهناك المزيد من الأمثلة يمكنني ضربها عليها- موروثٌ جديد؛ حيث تتعلم الأجيال اللاحقة من عنف الأجيال السابقة؛ وحيث تتعلم الضحايا من الجُناة؛ وحيث تحتضن الظروف الاجتماعية العنف، وتسمح باستمراره، ولا توجد دولة ولا مدينة ولا جماعة مُنيعة على العُنف أو بمنأى عنه، ولكننا جميعاً لا نعدم الحيلة لمنع وإيقافه) (4)، فالعنف والجريمة بوجه عام وداخل الأسرة بات مرضاً مستوطناً في كل المجتمعات وفي كل الأسر بشكل يجعل معظمنا يعرفه ويخشاه، فهو يخترق حياتنا وثقافتنا؛ ويؤكد هذا القول عالم الاجتماع الليبي د. مصطفى التير حيث يقول: العُنف ذلك السلوك المُقْتَرَن باستخدام القوة الفيزيائية وهو ذلك الفايروس الحامل للقسوة والمانع للمودة، فلم يكن الإنسان عنيفاً يوم ولادته أمه بل إن عنف الطبيعة وعُسر الحياة والتربية، وعُنف الآباء هو الذي يعزز العنف في خلايا الدماغ حتّى حملته صبغاته الوراثية فكاد أن يكون موروثاً (5)، وترى منظمة الصحة العالمية أنّ "العُنف يُمثل جزءاً دائماً من معاناة الإنسان، إذ يفقد أكثر من مليون شخص حياتهم، كما يُعاني أكثر من ذلك بكثير من إصابات غير مُميتة نتيجة للعُنف الموجّه للذات أو بين الأشخاص أو العُنف الجماعي(6).

ظاهرة العنف والقتل التي عرفتها المجتمعات البشرية القديمة، امتدت هذه الظاهرة إلى العصور الحديثة فطالت العديد من الأسر حول العالم، ومنها الأسرة الليبية حيث أصبحت روابطها الأسرية تتعرض لرياح العنف والقتل، ففي كل يوم يتعرض ضعافها من الأطفال والنساء والشيوخ من الآباء والأجداد لجرائم القتل والعنف، هذا القتل الذي ينفي الفكرة التقليدية بكون الأسرة الليبية من الأسر المحاذرة وأنها مصدر أمان

لأفرادها، إذ لم تعد الجريمة في المجتمع الليبي ترتكب في الأماكن العامة وفي الشوارع والأسواق بل انتشرت بجميع أشكالها داخل محيط المنزل الواحد. فظاهرة قتل الأبناء والآباء والأمهات والأزواج بدأت تطفو بشكل لافت للانتباه في المجتمع الليبي، بعد ما تجردت قلوب العديد من الآباء والأبناء والأزواج من الرحمة والشفقة، بحجة التربية أو الإدمان أو بحجة خلافات عائلية وراها في الغالب المادة ونزاعات الميراث، حيث لا تخلوا جميع المحاكم يومياً من قضايا العنف والقتل والتعدي على الأصول أو الفروع. ففي ظل النزاعات والحروب المدمرة التي شهدتها ليبيا خلال السنوات الماضية، بسبب الصراعات السياسية، عمت الفوضى الأمنية وانتشر السلاح وغاب القانون، مما أضعف من قدرة الدولة على ضبط الأمن، فكثر الخطف والقتل الجماعي على الهوية وعلى القبلية وعلى المعتقد أيضاً، وزادت نسبة الإجرام الاجتماعي، وانتشرت المقابر الجماعية وأصبح مشاهدة الأشلاء، والدماء وسماع أصوات المدافع المزلزلة والقنابل كل يوم أمراً عادياً في الشارع الليبي، فكان لذلك أثرٌ نفسيٌّ على الليبيّ بوجه عام، وعلى الأسرة الليبية بوجه خاص، كما لا ننسى التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية التي شهدتها البلاد في السنوات العشر الأخيرة، هي الأخرى جعلت الأسرة الليبية تشهد موجة من العنف والإجرام داخل محيطها وبين أفرادها، بأشكال وبمؤشرات جديدة لم تكن معهودة في السابق في الأسرة الحضرية والريفية، كالجرائم بين الزوجين، وبين الأبناء والآباء (جرائم الأصول والفروع)، وكذلك القتل بين الأخوة، والجديد في الأمر قتل الزوجات لأزواجهن.

إن قتل الإنسان للإنسان بدون حق يعد من أكبر الجرائم، وأعظم الذنوب والكبائر التي لا تغفر كالشرك بالله والكفر بعد الإيمان، والمشكلة أن الجرائم العائلية تحدث وتكثر في المجتمعات العربية الإسلامية المعاصرة حتى أصبحت ظاهرة لم يتصد أحد لعلاجها، لقد شاهدنا وعبر مواقع التواصل الاجتماعي خلال أعوام مضت عددا من الجرائم لآباء يقتلون أبناءهم، أو أبناء يقتلون آباءهم، أو زوج يقتل زوجته أو العكس بدون رحمة ولا شفقة، إن هذه الصور الإجرامية الأليمة التي كشفت سوءتها وسائل الإعلام الحديثة والمختلفة، جعلت الناس يتساءلون عن أسباب هذه الجرائم في مجتمع الليبي العربي المسلم المحافظ، بلد حُفاظ القرآن، ويتساءلون عن الجزاء والعقاب الشرعي والقانوني لمن يرتكبها، لذلك وجب علينا ونحن نتناول هذا الموضوع، أن نتساءل من جديد عن الحكم الشرعي لهذه الجرائم، وعن أسبابها ودوافعها، وما هي خصائص من يرتكبها. ومن أجل ما تم طرحه عزمنا على طرق موضوع هذه الدراسة الوجيزة الموسومة بـ "جريمة القتل في العائلة ... الواقع والدوافع" دراسة تحليلية وصفية "

■ إشكالية البحث:-

تتمثل إشكالية البحث في أن قتل أحد أفراد الأسرة من أكبر المصائب التي تعانيها الأسرة الواحدة، سواء كان القاتل أو المقتول آباءً أو أمّا أم ولداً أو بنتاً أم أختاً أو زوجة أو زوج، ففي السنوات الأخيرة لا تكاد تخلو وسائل الإعلام اليومية سواء المقروء منها أو المسموع أو المرئي من تقارير لرصد جرائم القتل المرتكبة في نطاق

الأسر الليبية الواحدة، فقد أدت الحروب والفوضى وانتشار السلاح والوضع الاقتصادي السيء في العشر السنوات الأخيرة في ليبيا، إلى غياب العديد من المعايير والقيم الدينية والاجتماعية مثل التكافل الاجتماعي واحترام وتقدير الوالدين، فأدى هذا الغياب إلى مشاهدة حوادث وجرائم عنف عائلية شبه يومية، جرائم اعتداء على الأصول والفروع، جرائم تختلف عما عهدناه سابقاً، على جميع الأصعدة بدءاً من ظروف وملابسات الجريمة، ونوع مرتكبها، ودوافعها وأسبابها، كذلك اختلفت نوعية الضحايا فالقاتل لم يعد يفرق بين الأطفال أو كبار السن، بل أصبح يطال الآباء والأمهات والأجداد والأحفاد والأخوة والأزواج والزوجات وغيرها من صلات القرابة، فجميعها لحقت بمسرح الجريمة داخل الأسرة الليبية، فالجرائم العائلية تغيرت وتطورت واختلط الحابل فيها بالنابل، فلقد " سجلت ليبيا نحو 7 جرائم قتل أسري خلال 15 يوماً فقط خلال شهر يوليو/ تموز الجاري، بمعدل جريمة كل يومين، فيما رصدت ناشطات حقوقيات أكثر من 70 ضحية قتل على يد الأهل والأزواج خلال الفترة الأخيرة ". (7)

في مجتمعنا الليبي شهدت السنوات الأخيرة عدة جرائم قتل، راح ضحيتها كثير من الأبناء والآباء على أيدي قاتليهم من أفراد أسرهم نزعت من قلوبهم الرحمة وتجردوا من الإنسانية، جرائم هزت المجتمع، ففي مدينة كاباو شقيقان يقتلان أحاً لهما مع زوجته وطفليهما بسبب الميراث، وفي مدينة إجدابيا رجل يقتل ابنته ذات الثلاث سنوات، بالضرب المبرح والماء الساخن في شهر رمضان المبارك، وفي مدينة بنغازي ابن يقتل والده رمياً بالرصاص، على خلفية سوء معاملة والده له، وفي غريان شاب يقتل عمه وزوجة عمه وابنة عمه، على خلفية رفض تزويجه ابنته، وفي بنغازي زوج يقتل زوجته واثنين من بناته مع مشاركة أحد أبنائه في الجريمة، وفي غريان أيضاً أقدم شاب على حرق أفراد عائلته الخمسة وهم نائمون، وفي مدينة طرابلس شاب يقتل شقيقته في طريق المطار الخ، إن كل هذه الأحداث والوقائع ترسم مشاهد دموية مأساوية لم يعتدها المجتمع الليبي من قبل، وتكشف عن سلوكيات خطيرة لا بد من مراجعتها ودراستها وتحليلها حتى لا تتحول إلى عادة يعتاد عليها أفراد المجتمع فتهدد استقراره .

الحديث عن الجريمة العائلية في المجتمع الليبي هو حديث عن نوع من عدم الاستقرار على مستويات متعددة في المجتمع الليبي، فالعنف والقتل الذي طال العمود الفقري للمجتمع والأسرة، إنما يدل على خلل في البناء الاجتماعي، وانهيار قيمي وأخلاقي أصاب هذا المجتمع على جميع المستويات، فلقد انتشرت قيم السلبية والأنانية واللامبالاة والفردية والحقد والحسد والكراهية، بين أفراد العديد من الأسر الليبية. حيث أصبحت الأسرة الليبية تضم في داخلها كيانات متصارعة بين الأصول والفروع وبين الأزواج وبين الأخوة، ولم تعد مصدراً للأمان والاجتماع والحميمية والاستقرار، بل أصبح العديد منها مصدراً للصراع على القيم، هذا الصراع ولد العنف والكراهية والفرقة والقتل بين أفرادها، القتل الذي يظل في صورته من أبشع الجرائم التي تُرتكب، لأنه يمس أقدس العلاقات الإنسانية والأسرية، فقد بلغت جرائم القتل من البشعة ما لا يقبله

عقل المواطن الليبي، لأنها تقضّ مضاجعه وتستنزف مشاعره، وتثير رأيه العام، وتطرح تساؤلاً لديه ماذا حدث للأسرة الليبية وما أسباب ودوافع هذه البشاعة في الإجرام والقتل داخل نطاقها. والمرعب في الأمر أننا بدأنا نعتاد سماع وقراءة هذه الجرائم، هذا الاعتياد في حد ذاته يدق ناقوس الخطر، لأنه يدل على أن المجتمع الليبي قد تغير بشكل جذري بعد أحداث 17 فبراير 2011 .

من المتعارف عليه أن الدوافع إلى ارتكاب الجريمة العائلية كثيرة ومتنوعة فهناك أسباب اجتماعية، نفسية، واقتصادية، وبالنسبة للوضع الليبي في ارتفاع الجريمة العائلية فالعنف داخل الأسرة الليبية كان يعتبر ولا يزال من خصوصياتها وجزءاً من المعايير الاجتماعية، يستخدم لتأديب الأبناء وتهذيبهم في أغلب الأحيان، أو يستخدم لتأديب الزوجة التي تخرج عن طوع زوجها، وقد نجده بين الأخوة والأخوات أو أبناء العمومة على توزيع الميراث، كما يرجح العديد من الخبراء والمختصين في الشأن الليبي الجريمة في العائلة الليبية إلى حجم اليأس والإحباط الذي أصاب المجتمع الليبي برمته عقب أحداث ثورة 17 فبراير، فيما يعزوه آخرون إلى تفكك الروابط الأسرية وإلى العامل الاقتصادي الذي بدأ ينخر في أوصال المجتمع الليبي وعدم قدرة الآباء على توفير متطلبات الأسرة، وضعف وهشاشة تربية أبنائهم تربية سليمة. فقد أشار بنتام إلى ذلك حيث يرى: " ارتباط الجريمة برأس المال الاجتماعي؛ فالدول التي تسجل معدلات مرتفعة في مستوى الجريمة ينخفض لديها مؤشر رأس المال الاجتماعي الذي يشمل على تدابير من لمشاركة السياسية والمدنية والعمل التطوع، والثقة الاجتماعية، (7) ووعياً منا بأهمية الأسرة وضرورة الاهتمام بها، تتجلى جملة من المعطيات ولدت عند الباحث رغبة في تحديد موضوع أو إشكالية البحث (الجريمة العائلية) وذلك لنتائجها الاجتماعية وغير الاجتماعية الوخيمة، فإن إشكالية البحث تمثلت في محاولة الوقوف على واقع وأسباب جريمة القتل في العائلة الليبية، والتي تدعو للاهتمام بها كظاهرة شأنها شأن باقي الظواهر الاجتماعية السلبية التي انتشرت في السنوات الأخيرة والتي تحتاج لمعرفة حجمها الحقيقي، ومدى الوعي بالعوامل الموضوعية لفهمها وتحليلها، من خلال سباقها المجتمعي للوقوف على مسار تطورها والكشف عن أسبابها حتى يتسنى الحد من انتشارها.

■ أهمية البحث:-

- 1 - تأتي أهمية الورقة البحثية من الموضوع نفسه الذي تطرحه، فهي تلقي الضوء على موضوع في غاية الخطورة، وقضية من أهم القضايا التي أفرزتها الظروف التي يعاني منها المجتمع الليبي بصفة عامة ، والأسرة الليبية بصفة خاصة، وهي الجرائم العائلية والتي أصبح انتشارها بشكل لافت للنظر، وبطرق لم يسبق لها مثيل.
- 2 - ومن أهمية البحث أنه يتناول ظاهرة من الظواهر المتشعبة، والتي تتداخل وتؤثر وتتأثر بالعديد من الظواهر الاجتماعية الأخرى في المجتمع، كالفقر والتفكك الأسري والطلاق والبطالة والمشاكل العائلية، وانتشار السلاح، وسوء التنشئة الأسرية، والاضطرابات النفسية، وغير من المشكلات الاجتماعية.

3 - - كما أننا نسعى من خلال هذا البحث إلى إبراز الآثار السلبية لجريمة القتل داخل الأسرة الواحدة، وما تجره على باقي أفرادها من آثار جسيمة على المستوى النفسي والاجتماعي والتعليمي، قد تؤدي إلى ضياعهم وضياع مستقبلهم، كما تمتد تأثيراتها إلى ممارسة أفراد المجتمع الليبي لحياتهم اليومية في ظل ما يعانيه المجتمع الليبي من صعوبات على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

4 - كما أن هذه الورقة البحثية تحاول متابعة أو الوقوف على الدوافع والأسباب التي تدفع بالفرد إلى قتل أحد من أسرته أو إنهاء أسرة بأكملها، من خلال تتبع التطورات والمستجدات التي لحقت بالمجتمع الليبي، والتي أدت به إلى زيادة السلوك الإجرامي داخل المجتمع وداخل أسرته.

5 - كما أنه من خلال هذه الورقة البحثية نحاول أن نقدم تصورًا واقعيًا لهذه الظاهرة يلفت انتباه أولياء الأمور (في الأسرة) والمعلمين (في المدرسة) وكافة مؤسسات المجتمع المدني والديني والأمني، بمدى خطورة هذه الظاهرة وآثارها المستقبلية على استقرار الفرد والأسرة.

6 - فالباحث يسعى إلى أن تكون هذه الدراسة مبعث تركيز واهتمام الدارسين والباحثين والمهتمين بشؤون الأسرة والجريمة لإعطاء جل اهتمامهم لإجراء المزيد من الدراسات الميدانية والتحليلية لمتابعة هذه الظاهرة لعلنا نصل إلى رؤية أشمل وأعمق، لدوافعها وأسبابها، من أجل التصدي لها والحد منها أو القضاء عليها إن أمكن ذلك.

7 - كما أن هذا البحث محاولة علمية وإضافة معرفية في حدود هذا الموضوع تضاف إلى الأبحاث العلمية، في حقل علم الاجتماع الجنائي، يمكن أن تسهم في تكوين قاعدة علمية ومعرفية للاستفادة منها على مخاطر الجريمة العائلية على الفرد والأسرة والمجتمع، فضلًا عن إثراء المكتبة بمثل هذا النوع من الدراسات.

■ أهداف البحث:-

إن الهدف من هذا البحث يتلخص في الآتي:

1 - تسليط الضوء على ظاهرة انتشرت في مجتمعنا الليبي؛ ظاهرة العنف والقتل العائلي فهل هي خلل في التربية أم حالة انفلات عام؟

2 - تقديم تفسير للتغيرات التي لحقت بأفراد المجتمع الليبي وأثرت على قيمه الأخلاقية السائدة بينهم بصفة عامة، وداخل الأسرة الليبية بصفة خاصة.

3 - التعرف على الدوافع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الكامنة وراء ارتكاب جرائم القتل العمد داخل الأسرة الليبية (قتل الأزواج بعضهم لبعض، وقتل الآباء للأبناء والعكس، وقتل الأخوة والأخوات بعضهم لبعض).

4 - التعرف على أكثر مرتكبي جرائم القتل داخل الأسرة الواحدة والتعرف أيضًا على خصائصهم وسماتهم.

5 - تحديد أكثر أنماط القتل شيوعًا داخل الأسرة الليبية وفقًا لما نشر في الصحف الليبية ووسائل التواصل الاجتماعي المختلفة من بداية 2020 حتى نهاية 2024.

6 - محاولة وضع حلول واقتراح عدد من الآليات لمواجهة هذه الظاهرة من خلال التوصل إلى مجموعة من التوصيات التي تعمل على الحد من انتشارها، وتعمل على مساعدة الأسر الليبية في تجنب حدوثها داخل محيطها.

■ منهج البحث:-

لقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، المناسب لهذه الدراسة، للوقوف على مفهوم الجريمة في العائلة الليبية. وذلك بتحليل مضمون ما ورد من أخبار للجرائم القتل العائلية في الصحف والمواقع الإلكترونية على مدى أربع سنوات من 2020 - 2024.

■ مفاهيم الأساسية للبحث:-

- المفهوم الاصطلاحي للجريمة: يقصد بالجريمة كظاهرة اجتماعية ، بأنها كل فعل يتنافي مع القيم السائدة في المجتمع وهي خطيئة اجتماعية تعارض قيم وأخلاق المجتمع ، وهي كل فعل أو امتناع يصدر عن إرادة مدركة تخرق أمن ومصالح وحقوق الأفراد والمجتمع ويعاقب مرتكبها بعقوبة أو بتدبير (9)

- تعريف الجريمة العائلية إجرائيًا: هي الجريمة التي تحدث داخل نطاق الأسرة الواحدة، وتوجه ضد أحد أفرادها، ويكون إما أحد الأصول (الوالدين أو الأجداد) أو أحد الفروع (الأبناء أو الأحفاد) أو أحد الأزواج (الزوج أو الزوجة) وتشمل العنف أو القتل جسديًا أو نفسيًا أو أخلاقيًا، وبطرق مختلفة وبأدوات متنوعة، وبصور بشعة في الكثير منها.

- تعريف القتل: يعرفه الفقه الحنفي والشافعي بأنه: كل فعل من العباد يؤثر في إزهاق الروح، ويجب أن يكون لهذا الفعل من العباد أثرًا يكون سببا في إزهاق روح إنسان آخر (10)

- وعُرف القتل: أيضًا بأنه: إزهاق روح إنسان حي عمدًا بغير حق، بفعل إنسان آخر مهما كانت الوسيلة المستعملة، سواء خنق باليد أو إطلاق عيار ناري على الضحية. ويعرف كذلك بأنه إزهاق روح إنسان حي بفعل إنسان آخر عمدًا أو خطأ أو تجاوزًا للقصد بدون وجه حق. (11)

- ويعرف القتل إجرائيًا بأنه: تعمد قتل النفس إذا أماتها بأي وسيلة كانت، مثل الذبح أو الغرق، أو الخنق، أو الطعن، أو الدهس، أو الحرق، أو القذف من مكان شاهق، أو بالسم، ويكون القتل بالآلة الحادة أو غيرها.

- العائلة أو الأسرة: اختلف علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا فيما بينهم حول وضع تعريف محدد للأسرة ، فالبعض يضع تعريفه علي أساس بيولوجي (الجنس والتناسل)، والبعض الآخر يركز علي بعض الجوانب الاجتماعية مثل التنشئة الاجتماعية ، والتفاعل الاجتماعي، والبعض يعرفها بناء على المكانات Status والأدوار Roles التي يكتسبها الأفراد في إطار نظام الأسرة والزواج. ومصطلح العائلة:- في اللغة مأخوذ من العيلة أي الحاجة.

أما مصطلح الأسرة: فإنه مشتق من الأسر : تعني القيد، وتعني أيضاً الدرع الحصينة، وأهل الرجل وعشيرته. (12)

- ومصطلح العائلة: يستخدم للإشارة إلى التكوينات العائلية الكبيرة الشاملة كالعائلة الممتدة والمركبة، وأيضاً يستخدم للإشارة إلى التكوينات العائلية البسيطة كالأسرة النووية.. فقد يستخدم مصطلح العائلة ويراد به الأسرة الصغيرة النووية التي تتألف من الأب والأم والأولاد؛ يعيشون هؤلاء جميعاً تحت سقف واحد، وقد يستخدم مصطلح العائلة ويراد به الأسرة الممتدة: التي تتكون من أكثر من جيل كالأب والأم والأبناء غير المتزوجين والأبناء المتزوجين، وزوجاتهم وأولادهم وقد يضاف إليها بعض أقارب الزوج كالعم أو العمة والأخ أو الأخت. وهم يشتركون ويعيشون في مسكن كبير واحد أو مساكن منفصلة متجاورة يكونون وحدة متلازمة ومستمرة تقوم علي رابطة الدم، ويتبادلون الخدمات وتقسيم العمل. وكلتا العائلتين لازالت موجودتين في ليبيا.
- وتعرف الأسرة في معجم علم الاجتماع: " الأسرة هي عبارة عن جماعة من الأفراد يرتبطون معا بروابط الزواج والدم والتبني، ويتفاعلون معا، وقد يتم هذا التفاعل بين الزوج والزوجة، وبين الأم والأب، وبين الأم والأب والأبناء، ويتكون منهم جميعاً وحدة اجتماعية تتميز بخصائص معينة. (13)
- الواقع: هو إطلاق لفظ الواقع على ما نراه ونلمسه. فهو (الوجود الفعلي)، (الوجود الحقيقي)، (الوجود المتحقق في الأعيان) (14)
- الواقع في هذه الدراسة: ما هو موجود فعلاً، ما ليس بفكرة أو تصوّر بل وجود حاضِر فعلي ونقصد بواقع الجريمة العائلية في ليبيا.
- الدوافع: هي مجموعة العوامل والوسائل التي تدفع الفرد وتشجعه للإقبال على سلوك معين رغبة في الحصول على النتائج الإيجابية (15)
- الدوافع للجريمة: المقصود بها في هذا البحث من خلال تعريف " دافع الجريمة هو حافز واع يشد من عزيمة الإنسان على ارتكاب الجريمة، بيد أن هذه الصفة ليست الصفة الوحيدة الواصفة لمضمون الدافع، إلا أنها تبرز وظيفته الأساسية في ميكانزم السلوك البشري عموماً، والسلوك المخالف للقانون خصوصاً. (16)

■ عرض الدراسات سابقة:-

- 1 - دراسة محمد حامد الحضيرى (2016) الجرائم الأسرية وعقوباتها من منظور الشريعة الإسلامية وقانون العقوبات الليبي (17)، دراسة تحليلية مقارنة، هدفت الدراسة لمعرفة وتحليل الجرائم الداخلة على الأسر عند الفقهاء الأربعة وقانون العقوبات الليبي، بهدف معالجة وتطوير القانون الليبي بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية، وتحديد موقف قانون الأحوال الشخصية الليبي من تلك الجرائم، استخدم

الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخلص الباحث أن المشرع الليبي لا يبعد كل البعد عن الشريعة الإسلامية من حيث تقنين الجرائم الأسرية والعقوبات المفروضة عليها وإن خالفها في بعض الأمور بشكل صريح بذريعة ضمان حقوق الناس وأمانهم واستقرارهم، كما أن موقف قانون الأحوال الشخصية الليبي لم يتطرق إلى جرائم إساءة معاملة أفراد الأسرة وجرائم سوء استعمال وسائل الإصلاح والتربية بشكل خاص وإنما تركها لقانون العقوبات الجنائية إلا في بعض المسائل والأمور التنظيمية، فلم يجرم ولم يعاقب فكان مساعداً وسانداً وشارحاً للأحوال الأسرية التي سنّها قانون العقوبات، وداعماً للقضاء في تحديد الوصف والتكيف القانوني للجريمة.

2 - دراسة ميلاد إمام محمد عريشة (2018) القيم الاجتماعية ودورها في الحد من انتشار الجريمة (18): دراسة وصفية على عينة قوامها 200 مفردة من الذكور والإناث، بمدينة القراه بولي شرق مدينة طرابلس، وتوصلت الدراسة إلى: أن معظم أفراد العينة اتفقوا على أن الخلافات التي تحدث داخل نطاق الأسرة تؤثر في تغير القيم الاجتماعية، وأن الخلافات تعتبر خطراً على أفراد الأسرة وعلى المجتمع. واتضح أيضاً أن أكثر من نصف أفراد العينة قد أجابوا بأن للطلاق أثراً في زعزعة القيم مما يجعل الأبناء لا يشعرون بالانتماء إلى أسرة متكاملة وهذا يدفعهم إلى الميل لارتكاب بعض الجرائم، لذلك يعتبر طلاق الوالدين من المعوقات التي تحد من غرس القيم الاجتماعية للوقاية من الجريمة. وتبين أن القيم الاجتماعية في مجتمعنا الليبي لا تتغير بشكل سريع، وإنما تتغير على حسب التغير الذي يحدث داخل المجتمع، وذلك من خلال تغير طبيعة العلاقات الاجتماعية التي تختلف بين المدن والريف، وكما تبين أن معدل الجريمة في المدن يكون أعلى من الريف، وذلك بسبب اختلاف قوة الترابط بين المدن والريف. وبينت نتائج الدراسة بأنه كلما زاد المستوى التعليمي للفرد زاد التمسك بنسق القيم الاجتماعية، وتبين أن للقيم المادية أثراً في تغير نسق القيم وارتكاب الجريمة، وذلك من خلال انخفاض الدخل وتدني الوضع الاقتصادي وعدم توفر فرص العمل، لذلك تعتبر القيم المادية إحدى المعوقات التي تحد من الجريمة. كما تبين أيضاً أنه إذا حدث خلل في الظروف السياسية والاقتصادية والأمنية أثر في زيادة معدل الجريمة في المجتمع. وتبين أن للإعلام دوراً أمنياً داخل المجتمع، واتضح أيضاً أن نقل الثقافات الغربية لها أثر في تغير نسق القيم الاجتماعية، وذلك من خلال المواضيع التي تعرض على وسائل الإعلام.

3 - دراسة هند فؤاد السيد (2021) العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجرائم داخل الأسرة المصرية، رؤى عينة من الخبراء (19): هدفت الدراسة للوقوف على التطورات والمستجدات التي لحقت بالمجتمع المصري والتي أثرت في زيادة السلوك الإجرامي داخل الأسرة المصرية، ومعرفة العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب هذه الجرائم من وجهة نظر عينة من الخبراء، اعتمدت الأسلوب الوصفي التحليلي، على عينة قوامها 25 خبيراً من قضاة، ومحامين، وأساتذة جامعيين، ورجال نيابة، وكتاب وصحافيين، وتوصلت الدراسة إلى أن معظم الآراء اتفقت على أن الأسباب

الاقتصادية مازال لها التأثير في ارتكاب جرائم القتل العائلية، تليها السمات الشخصية، والتنشئة الاجتماعية، ثم التأثير بسلوكيات العنف المبثّة عبر وسائل الإعلام، ثم عامل المخدرات، والبيئة الجغرافية، والمسكن غير اللائق، والمستوى التعليمي.

4 - دراسة بسمّة طعمانة (2018) حكم قتل أحد الوالدين ولده (بين الفقه وقانون العقوبات الإماراتي) (20) تناولت الباحثة حكم قتل الوالدين للولد، أو قتل الأم لأبنها من الزنا، وكانت تسعى الدراسة إلى استيفاء مقاصد الحكم ومناسبة الحكم للأوضاع الحالية المعاصرة. وتوصلت الدراسة إلى عدة أمور تخص أحكام القوانين ولكن نكتفي بذكر واحدة منها، وهي أنها توصلت إلى أن قانون العقوبات الإماراتي أخذ بقول الجمهور الذي يرى أن الوالد لا يُقتل بولده في حالة عدم توفر الأدلة الكافية لجريمة القتل.

5 - دراسة كوثر حمود المخلافي (2023) القتل داخل الأسرة اليمنية وتأثيره في الأمن العام (21): دراسة استقصائية، وتهدف الدراسة إلى التعرف على ظاهرة القتل بين أفراد الأسرة اليمنية، ومعرفة الدوافع والأسباب المؤدية لانتشار هذه الظاهرة، وخلصت الدراسة إلى عدة نقاط منها أن التفكك الأسري من أهم دوافع القتل العمد الأسري، أيضاً ضعف الوازع الديني والجهل بالأحكام الشرعية، ومحدودية العلاقات بين أفراد الأسرة الواحدة؛ كل ذلك أدى إلى تفشي ظاهرة القتل العائلي.

6 - دراسة مناور عبيد العنزي (2020) العوامل المرتبطة بجريمة القتل داخل الأسرة في المجتمع السعودي (22): هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المرتبطة بجريمة القتل داخل الأسرة السعودية من وجهة نظر المحققين في النيابة العامة، وتحديد العوامل الشخصية والاجتماعية المرتبطة بجريمة القتل، واستخدام منهج المسح الاجتماعي، على عينة قوامها 84 محققاً، وتوصلت نتائجها إلى: أن إصابة الجاني باضطراب نفسي، وإدمان المخدرات، والتعصب الزائد، والغضب الشديد، من أهم العوامل الشخصية المرتبطة بجريمة القتل داخل الأسرة، كما أن التفكك الأسري، وضعف الوازع الديني، والصراعات الأسرية، والخلافات الزوجية الحادة من أهم العوامل الاجتماعية المرتبطة بالجريمة الأسرية، وكذلك البطالة، وتراكم الديون والعجز عن الإنفاق، والتسلط المادي، والرغبة في الحصول على المال، والخلاف على الميراث من أهم عوامل الجريمة العائلية.

تعقيب على الدراسات: من خلال نتائج هذه الدراسات لابد من الإقرار أننا أمام معضلة كبيرة ومعادلة صعبة في السلوك اللأسري، فأسباب القتل العائلي والتي تدفع أفراد الأسرة الواحدة لقتل أحدهما الآخر؛ عديدة ومتداخلة ومن الصعب حصرها في عامل واحد، إذ تبين من هذه النتائج أن هناك جملة من العوامل والدوافع في ارتكاب جريمة القتل العائلي، ولكن من خلال طرحنا لهذه الدراسة نحاول أن نقف على عوامل ودوافع القتل في العائلة الليبية كنموذج للدراسة والبحث.

المحاور:-

■ واقع جريمة القتل داخل الأسرة الليبية:-

شهدت السنوات القليلة الماضية بروز عدد كبير من جرائم العنف والقتل داخل محيط الأسرة الليبية وبين أفرادها، في مناطق متفرقة من المدن الليبية، خلفت صدمة لدى الرأي العام الليبي؛ كانت جرائم مروعة، فكان القتل بالرصاص الحي، وبالآلات الحادة، والحرق، في الشرق الليبي وغربه وجنوبه، تكشف عن انتشار العنف المجتمعي في البلاد، آباء وأبناء وأزواج نُزِع من قلوبهم الرحمة تحولوا إلى سفاحين، والضحايا كانوا أمهات وزوجات وأبناء وآباء وأطفال قتلوا بيد الغدر والخيانة وبدم بارد. نحاول أن نورد جرائم القتل العائلي التي حدثت في عدد مختلف من المدن الليبية، والتي تم نشرها بالصحف المحلية الليبية الإلكترونية خلال السنوات الأربعة الماضية (2020 – 2024)، منها موقع (مديرية الأمن) (23) ، (وموقع ليبيا أوبزرفر) (24)، (موقع العربي الجديد) (25) ، وهي كالآتي:

في تاريخ 2021/4/29 - اهتزت الأوساط الليبية والعربية قبل أيام إثر جريمة القتل المروعة التي راحت ضحيتها عائلة كاملة في مدينة كابو الليبية بجبل نفوسة، والتي قتلت على مائدة الإفطار بدم بارد. ، كانوا جالسين على مائدة الإفطار قبيل أذان المغرب قبل أن يلاقوا حتفهم على يد ثلاثة شبان. الذين من بينهم اثنان شقيقان لأب الأسرة فاضل عاشور، وأسبابها التي تبين أنها تعود لأحقاد وخلافات مالية قديمة. الجناة قالوا إنهم تزودوا بالسلاح وانطلقوا، في 29 نيسان/أبريل، من العاصمة طرابلس باتجاه جبل نفوسة حيث تقع مدينة كابو التي تقطن بها الأسرة المنكوبة، واتفقوا على قتل العائلة بالكامل، واقتسام الأموال فيما بينهم. وبحسب اعترافات الجناة، فقد دخل اثنان منهم إلى المنزل، أحدهما شقيق المغدور به، لياشر قتل أخيه، ومن ثم زوجته، ولم يرض ذلك حقد الجاني فأردى الطفل سريعا، وظل يلاحق الطفلة الصغيرة التي حاولت الهرب إلا أن القاتل سرعان ما لحق بها وأنهى آخر أنفاسها؛ لينتهي وجود فاضل وعائلته في دقائق، في واقعة لم تشهد لها المدن الليبية مثيلا.

وبتاريخ 2022/5/10- وفي مدينة إجدابيا رجل يقتل ابنته ذات ثلاث السنوات، بالضرب المبرح والماء الساخن، خلال شهر رمضان المبارك. حيث قام الرجل بوضع طفله البالغة من العمر ثلاث سنوات في المياه الساخنة بحوض الاستحمام لمدة 45 دقيقة، ما أدى إلى إصابتها بحروق في كامل جسدها بنسبة 90 في المئة، وبحسب تصريح أدلى به الوالد بدايةً في محضر التحقيق، فإنه كان خارج المنزل أثناء وقوع الماء الساخن على طفله في المطبخ، مع وجود زوجة الأب التي قامت بإسعافها إلى المستشفى إلا أن تفاصيل الجريمة اتضحت بشكل متوالي بعد التحقيقات الكاملة مع زوجة والد الطفلة، التي اعترفت بالتفاصيل الحقيقية والتي جاءت مخالفة للأقوال التي أدلى بها والد الطفلة في بداية التحقيق.

وفي 2021/4/29 - كما شهدت مدينة طرابلس قتل فتاة على يد شقيقها في طريق المطار بعدما تهجم عليها وعلى رفيقتها في سيارتهما أمام مول ليبيا حيث أصيبت صديقتها بإصابات خطيرة. وحول الواقعة تم وجود سيدتين بإحدى المصحات الطبية لمركز شرطة طريق المطار، أحدهما مفارقة للحياة والأخرى بالعناية المشددة.

وذكرت صديقة القتيلة أنها كانت هي وصديقتها تتسوقان عندما وردت إلى المجني عليها مكاملة من والدها طلب فيها مقابلتها في منطقة طريق المطار بالقرب من «ليبيا مول»/ وحينما ذهبت إلى المكان تفاجأت وصديقتها بخروج شقيق المجني عليها من خلف الأشجار وقيامه بإطلاق النار على شقيقته بشكل عشوائي وكذلك على صديقتها. وذكرت في محضر التحقيق أن مشاكل عائلية بين المجني عليها وعائلتها هي سبب التهمج عليها.

وبتاريخ 2022/8/17 - ومؤخرًا أعلنت مديرية أمن بنغازي القبض على ابن قتل والده رميًا بالرصاص، على خلفية سوء معاملة والده له، فالجاني كان يتعاطى حبوب الهلوسة والمخدرات، وأن جيران المجني عليه أبلغوا المديرية باختفاء جارهم بالإضافة إلى وجود رائحة تنبعث من مسكنه، في الوقت الذي اختفى فيه ابنه الوحيد الذي يقيم معه، وبعد اعتقاله اعترف الابن بقتل والده بسبب سوء معاملته له ومنعه من الخروج ولقاء أصدقائه.

وبتاريخ 2022/9/12- وبالتزامن مع حادثة غريان شهدت بنغازي جريمة مماثلة، إلا أن الجاني هو ضابط سابق في الشرطة، وقد أقدم على قتل زوجته واثنين من بناته بمساعدة أحد أولاده رميًا بالرصاص. وبحسب شهادة مديرية أمن بنغازي، فإن الجاني كان يستعد لقتل ابنته الثالثة، لكنها تمكنت من الفرار، فيما أشارت المديرية إلى أنها ما زالت تبحث عن الجاني وابنه اللذين تمكنا من الهرب.

بتاريخ 2024/3/14 - أفادت مديرية أمن سبها بأن ثلاث فتيات اعترفن بقتل والدهن رميًا بالرصاص عندما كان نائمًا ورمي جثته في قنوات الصرف الصحي لإخفاء الجريمة، وذلك بسبب محاولته التحرش بهنّ. فقالت الأولى، إنها سرقت سلاحا من نوع مسدس من أحد أصدقائها من أجل قتل والدها، لكنها ترددت، غير أن شقيقتهما افكتكت منها السلاح وصوبت بطلقتين نحو رأسه عندما كان نائما لتنتهي حياته، مضيفة أنها قامت بنقل الجثة وإخفائها في البداية تحت شجرة، لكن شقيقتهما التي تكفلت بتنظيف مكان الجريمة من الدماء، التحقت بها واقتрحت عليها نقله لرميه داخل مجاري الصرف الصحي من أجل إخفاء الجثة.

وفي 2023/1/30- أقدم شاب ليبي على حرق أفراد عائلته الخمسة، بعدما سكب البنزين في محيط المنزل وأشعل النار فيه أثناء نومهم، في جريمة بشعة هزت الليبيين. ففي التفاصيل، كشفت وزارة الداخلية الليبية، في بيان الاثنين، ملابسات مقتل عائلة مكونة من 5 أفراد في مدينة غريان غرب البلاد، بعد نشوب حريق بمنزلهم، وقالت إن التحقيقات أسفرت عن الوصول إلى المتهم الرئيسي وهو الابن البكر للعائلة وأحد الناجين من الحريق. وأوضحت أن الجاني اعترف بقيامه متعمداً ومع سبق الإصرار والترصد بقتل والديه وأخيه وأخواته بمنزلهم عقب انتظارهم حتى نومهم. وجاء في اعترافاته، أنه عند الساعة الثالثة صباحاً، أحضر وعاء سعته 7 لترات به مادة البنزين وقام بسكبها في أنحاء المنزل، وقبل وصوله أمام الباب الرئيسي تعثر بأخيه الناجي الثاني الذي كان نائماً هو الآخر وتمكن من الخروج، ثم قام بإضرام النار بالمنزل

لتضليل العدالة. وأشارت الوزارة إلى أن المتهم أكد أن سبب ارتكابه لهذه الواقعة، هو سوء معاملة أفراد أسرته له بممارسة ضغوط عليه وفي مطلع يوليو/2022 - في مدينة غريان الهادئة، شاب عاش حياة عادية ظاهرياً، كان يحمل في قلبه حباً كبيراً لابنة عمه مرام، التي كانت تعتبر في نظره حلم حياته ومستقبله. عندما تقدم بطلب يدها من والدها يونس، قوبل طلبه بالرفض الشديد. رفض يونس لم يكن بسبب نقص في حب ابنته، بل لرؤية بعيدة المدى، الرفض أوقع القاتل في دوامة من الغضب والحقد، مشاعر لا يستطيع السيطرة عليها. كانت تتملكه فكرة الانتقام، وكان يعتقد أن قتل عمه وعائلته سيعيد له كرامته المسلوبة ويجعله يشعر بالسلطة التي افتقدها. ليلة الجريمة تسلل القاتل إلى منزل عمه مسلحاً بسلاح ناري، وكان مصمماً على تنفيذ جريمته بلا تردد. أطلق النار على عمه يونس وزوجته كريمة وابنتهما مرام بدم بارد.

بتاريخ 2024/8/12 أعلنت مديرية أمن طرابلس القبض متهم بقتل زوجته بعد التعرف عليه وملاحقته في مدينة الزاوية. وأوضحت المديرية عبر صفحتها على "فيسبوك" أن مركز شرطة أبوسليم تلقى بلاغاً بشأن قيام رجل برمي جثة امرأة أمام مستشفى الخضراء مفارقة للحياة. حيث تمت ملاحقته والقبض عليه خلال ساعات بعد فراره إلى مدينة الزاوية، وأشارت التقارير الطبية إلى أن المجني عليها فارقت الحياة بسبب تعرضها للتعذيب والضرب المبرح.

بتاريخ 2024/4/3 ذكرت وزارة الداخلية " إن مكتب البحث الجنائي بطرابلس ألقى القبض على أب وابنه بتهمة القتل العمد لشقيق الوالد مع سبق الإصرار والترصد." وأوضحت الوزارة أن عملية القتل جاءت بعد قيام المتهمين باقتحام منزل وسرقة أكثر من 70 ألف دينار وذهب كانت فيه بعد الاعتداء على الشقيق وأخته بالضرب حيث كانا يقيمان.

وبتاريخ 2022/8/14 ألقت مديرية أمن بنغازي القبض على امرأة بتهمة قتل ابنها بمساعدة ابنتها وابنها الآخر ورمي جثته أمام المنزل. وأوضحت المديرية في بيان لها أنه تم إحضار جثمان المجني عليه إلى مستشفى الجلاء من قبل الابن، والجثة كانت عليها آثار ضرب في الرأس والكتف والرقبة، كما أن الجثة كانت مكبلية اليدين وأنه حسب تقرير الطبيب الشرعي فإن الضحية قد مات مخنوقاً. كما أضاف أن بعد التحري والتحقيق مع ابن المتهم اعترف بأن والدته هي من قامت بقتل المجني عليه وتكبير يديه وخنقه (بوشاح أخته)، ومن ثم رميه أمام المنزل. أما عن الدافع وراء ارتكاب هذه الجريمة فقد قالت الأم أن السبب هو تعاطي المجني عليه للخمر وحبوب الهلوسة، وقيامه بالاعتداء عليهم وتكسير أثاث المنزل، وفق المديرية.

وفي 2021/12/19 ألقى مركز شرطة عين زارة القبض على شخص من مواليد 1980 ، بعد ارتكابه جريمة قتل بحق والدته بسبب خلاف أسري على الميراث. وأن عملية إيقاف الجاني تمت أثناء قيام فرقة أعضاء التحري بجولة تفقدية داخل نطاق المركز، حيث لوحظ الجاني وهو بملابس ملطخة بالدماء وغير متزن، وعند توجيهه

السؤال له عن سبب الدماء أفاد بأن لديه مشكلة داخل المنزل مع أسرته. وعند الانتقال به للمنزل لجمع المعلومات والتحري عن الموضوع، اعترف بأنه قد طعن أمه بواسطة سكين. تم العثور على المجني عليها عند الدخول للمنزل مطعونة ولا يزال السكين برقيبتها مفارقة للحياة.

وفي 2021/7/21 ذكرت وزارة الداخلية إنها ألقت القبض على متهم في جريمة قتل ابن عمه في مدينة صبراتة. وأشارت الداخلية إلى أن القتل حدث بعد مُشاجرة يوم الخميس، حيث أطلق الشخص المتهم النار على ابن عمه.

وبتاريخ 2021/4/2 ألقت مديرية أمن طرابلس يوم الخميس، القبض على شخص متهم بقتل والدته وشقيقته وابنة شقيقته البالغة 10 سنوات، ودفنهم في حفرة بلغت 3 أمتار بفناء المنزل بخلة الفرجان. وأوضحت المديرية عبر صفحتها على "فيسبوك" أن إلقاء القبض على المتهم جاء بعد مرور عامين من ارتكابه لجريمته، حيث قام بقتلهم رميا بالرصاص. وأضافت المديرية أن المتهم قام بقتلهم بدافع "الغيرة والشرف"، موضحة أنه قام بهذه الجريمة عقب خروجه من السجن.

وفي تاريخ 2021/1/22 أعلنت وزارة الداخلية القبض على متهم بقتل شقيقه في منطقة الدريبي بالعاصمة طرابلس أثناء محاولته الفرار نحو تونس. وبالتحقيق معه اعترف بقيامه إطلاق النار على شقيقه بواسطة بندقية نوع "كلاشن كوف" أراده قتيلاً. وبتاريخ 2021/2/16 أعلنت وزارة الداخلية، إلقاء القبض على المتهم بقتل امرأة وحرقها بجبل نفوسة، وذلك أثناء تواجده في طرابلس، مؤكدة تسليمه إلى مديرية أمن السهل الغربي؛ لاتخاذ الإجراءات القانونية حياله. وبحسب مانشرته صفحة "أمن العاصمة" فإن المتهم قام بقتل أم زوجته التي كانت في زيارة لابنتها، حيث نشب شجار بين الأم والقاتل حول معاملته السيئة لابنتها. وقررت الأم بأن تعود لمنزلها في طرابلس يوم الخميس الماضي، وخلال نقل المتهم لأم زوجته إلى محطة الحافلات، تجاذبا أطراف الحديث في السيارة، ثم قام المتهم بإزالة أم زوجته من السيارة وضربها بقضيب من حديد على مؤخرة رأسها؛ مما أدى لوفاتها. ووضع المُتهم الجثة في صندوق السيارة ونقلها إلى مكان بعيد وحرقها، ثم حملها في الصندوق وتوجه بها إلى وسط المدينة، حيث رماها داخل سور أحد المساجد ثم عاد إلى منزله، قبل أن يُقبض عليه لاحقاً.

2020/10/11 أعلنت وزارة الداخلية، اليوم الاحد، أن قوة العمليات الخاصة بالتعاون مع البحث الجنائي صبراته ألقت القبض على متهم في جريمة قتل زوجته عام 2015. وأوضحت الوزارة أنه تم ضبطت المدعو "ن. م. س. أ" مواليد 1986 مقيم بصبراتة الصادر بحقه أمر ضبط وإحضار من قبل النيابة العامة على خلفية قضية قتل عمد. وفي تاريخ 2024/10/13 سبب خلاف على الإرث.. كاد أن يؤدي بحياة عائلة بأكملها ويصيب بعض عناصر الشرطة. بعد بلاغ وارد من أحد المواطنين بأن شقيقه يقوم بتهديد العائلة بالقتل وذلك بالتلويح لهم بتفجير قنبلة يدوية نوع (رمانة) بادر رجال

الشرطة برجال دعم المديرية بالاستجابة السريعة والتوجه نحو عين المكان لضبط المعني، ولكن وبفارق لحظات عن وصول رجال الشرطة، انفجرت القنبلة في يد المتهم، مما أدى لإصابتها وبتر بعض أصابعه بعد أن كاد يتسبب في مقتل العائلة بالكامل، بل ولعناصر الشرطة في حال وصولهم قبل ثوانٍ قليلة .

أيضاً بتاريخ 2024/12/12 ذكرت مديرية أمن طرابلس: إنها ألقت القبض شخص متهم بارتكاب جريمة قتل حيث هاجم المجني عليها بأسطوانة إطفاء الحرائق، أمام منزلها. وبالتحقيق معه، اعترف المتهم بقتله والدته داخل منزلهم، عن طريق شنقها باستخدام حبل وكيس بلاستيكي قام بوضعه على رأسها.

وفي 2023/1/11 أقدمت سيدة على قتل زوجها من ذوي الاحتياجات الخاصة، بضربه على رأسه بعصا مكينة حديدية. أما السبب فهو بسبب تكسيره فناجين قهوة في المطبخ! وفي مقطع فيديو أثناء التحقيق، روت الجانية تفاصيل الجريمة، حيث قالت إن زوجها لا يسمع كلامها ولا يطبق تعليماتها، وقد قام بكسر فناجين قهوة اشترتها مؤخراً، مما أثار غضبها فضربته بعصا المكينة على رأسه وظهره ورجليه. وأشارت إلى أنها لم تكن تنوي قتله، لكنها ضربته حتى لا يعيد الكرة، لافتة إلى أنه فقد الوعي بشكل مفاجئ وسقط وارطم رأسه بالأرض

تعقيب: هذه حصيلة أكثر من أربع سنوات من 2020 – 2024 من حوادث جرائم القتل العائلي والتي راح ضحيتها الأب والأم والابن والابنة والأخ والأخت والزوج والزوجة، الكل كان حاضراً ومائلاً على مسرح الجريمة كضحايا، حتى من ذوي الاحتياجات الخاصة تم استدعاه على مسرح الجريمة ليكون الضحية، والسبب فناجين قهوة، هناك جريمة أخرى لم يتأكد منها الباحث؛ أن رجل قتل زوجته في وسط بنغازي بسبب عصيدة المولد النبوي الشريف، فالقاتل حسب الأخبار من أصحاب التشدد الديني في مسائل البدع، حيث قام بضرب زوجته ضرباً مبرحاً حتى فارقت الحياة لأنها صنعت عصيدة المولد دون أن تستأذن منه، هذه الجريمة لم يتأكد منها الباحث، والسبب أن هناك مواقع أخبارية تنفي حدوثها جملة وتفصيلاً، وهناك مواقع وصفحات تؤكد خبر هذه الجريمة، ولكن سواء حدثت أم لم تحدث هذه الجريمة فما تم سرده من جرائم يكفي ليعطي مؤشر وصورة واقعية ومؤلمة لما حدث ويحدث للأسرة الليبية من تفسخ للقيم والمثل الإنسانية.

■ الجريمة العائلية وعقوباتها في حكم الشريعة الإسلامية:-

الشريعة الإسلامية تُعظم حرمة دم الإنسان، وتحرم الإعتداء عليه وقتله بدون وجه حق، قال تعالى: (وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ) (26) وقال أيضاً: (وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا)(27)، وفي السنة النبوية وردت أحاديث تحرم القتل منها (قَتَلَ الْمُؤْمِنَ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ زَوَالِ الدُّنْيَا) (28) ومنها أيضاً: (إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا) (28)، ومنها حديث (اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُوبِقَاتِ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا هُنَّ قَالَ الشِّرْكُ بِاللَّهِ وَالسِّحْرُ وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ)

(30)، وشددت الشريعة على إيقاع العقوبة الرادعة في حق مرتكب جريمة القتل، وكان القرآن الكريم واضحاً في ذلك قال تعالى: (وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) (31) أي القصاص الذي تستمر به الحياة؛ والذي يردع باقي أفراد المجتمع من الإيغال في دم الأبرياء وحددت السنة النبوية عقوبة القتل العمد فقال الرسول (الْعَمْدُ قَوْدٌ إِلَّا أَنْ يَعْفُوَ وَلِيُّ الْمَقْتُولِ) " (32) أي القتل العمد يوجب القود (أي القصاص) إلا عند العفو، وقد قسم الفقهاء القصاص إلى قسمين: قصاص بسبب الجناية على النفس وهو القتل، وقصاص على ما دون النفس وهو الجروح. وجريمة القتل قد تكون عمداً أو شبه عمد أو قتل بالخطأ، وقد أجمع الفقهاء على أن القتل الذي يجب القصاص هو قتل العمد المحض الذي ليس به شبهة العمد. ()

للتوضيح: إن تعدد الجوانب المتعلقة بأقسام القتل وتحليلاتها وشروحيها طويلة وهي موضحة في كتب الفقه بشكل عام، ولا يسمح نطاق هذا البحث بالتطرق إليها جميعاً، لذلك فإن الهدف المطروح في هذا البحث ينحصر في حكم الشريعة في القصاص في قتل الأصول للفروع أو قتل الفروع للأصول. وقتل الزوج زوجته أو العكس، وإن كانت متشعبة هي الأخرى ومتعمقة في تحليلاتها وشروحيها وفي أدلة المذاهب الأربعة، ولكن سنكتفي بعرض بشئ مختصر مما له بالبحث..

لقد تم الاعتماد في مسألة قتل الأصول والفروع وقتل الأزواج على دراسات يمكن الرجوع إليها: دراسة كلاً من نجلاء بخت (الجرائم الأسرية في الفقه المقارن) (33) ، ودراسة بسمه طعامنة (حكم قتل أحد الوالدين ولده بين الفقه وقانون العقوبات) (34)، ودراسة مقبل أحمد العمري (عقوبة قتل الوالد للولد عمداً في الفقه والتشريع والقضاء) ().

أولاً: في مسألة قتل الأصول (الوالدين أو الأجداد) للفروع (الأبناء أو الأحفاد): " فإن تعمد أحد الأصول قتل أحد الفروع قتلاً عمداً محضاً بأن يقتله كيذاً من أحد الوالدين للآخر أو انتقاماً لنفسه، أو يضربه ضرباً مجاوزاً الحد المعتاد للتأديب بما يقتل مثله في الغالب بما لا يدع مجالاً للشك فيه أنه للتأديب، فهل عليه القصاص؟ اختلف الفقهاء في ذلك على قولين:

القول الأول: لمذهب الحنفية والشافعية والحنابلة، أن الوالد وإن علا لا يقتل بولده وإن سفل، يستوي في ذلك أولاد البنين وأولاد البنات سواء أكان القتل ذبحاً أم حذفاً، وسواء أكان الوالد القاتل حراً أم عبداً مسلماً أم كافراً " واستدلوا على مذهبهم بعدة أحاديث منها حديث ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صل الله عليه وسلم لا تقام الحدود في المساجد ولا يقتل الوالد بالولد وحديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (لا يُقَادُ الْوَالِدُ بِالْوَلَدِ)، ووجه الدلالة في حديث بن عمر علق عليه ابن عبد البر بقوله (هذا حديث مشهور عند أهل العلم في الحجاز والعراق وقبوله والعمل به عن الإسناد فيه حيث يكون الإسناد فيه مع شهرته تكلفاً، واعتبروا أن هذا الحديث مخصص للقرآن الذي لا توجد فيه آية واحدة تدل على جواز قتل الأب لابنه عمداً بدون رادع ولا زاجر. وحديث (القود) هذا قد ضعفه الكثير من

أهل العلم، وقالوا بأنه (حديث مضطرب) وقد تعددت رواياتهم من غير هذا الحديث، ومنها حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله: (أنت ومالك لأبيك)، رأى كثير من العلماء أن المقصود المال والأخذ بالمعروف، وليس امتلاك الولد وحديث سراقبة بن مالك عن مالك قال عن النبي (يقيد الأب من ابنه والا يقيد الابن من أبيه) [أخرجه الترمذي في سننه] وغيرها من الروايات، ومن هؤلاء من زاد على ذلك فقال: لا يجب القصاص على الأب بقتل ولده وعلى الأم بقتل ولدها لما روي عن عمر، فإذا ثبت هذا في الأب ثبت في الأم لأنها كالأب في الولادة، ولا يجب عن الجد وإن علا، ولا الجدة وإن علت بقتل ولد الولد، وإن سفل لمشاركتهم الأب في الولادة وأحكامها. وقال الشافعي: (طرق هذه الأحاديث كلها منقطعة) وقال عبد الحق في أحكامه (هذه الأحاديث كلها معلولة لا يصح منها شيء)

والقول الثاني: وهو المشهور والأرجح في مذهب المالكية وبه قال ابن المنذر من الشافعية والشوكاني وابن نافع وابن الحكم وابن قدامة وغيرهم: إن قتل الوالد ولده على وجه العمد المحض الذي لا شبهة فيه أنه عمَد إلى قتله لا تأديبة، كان يذبحه أو يشق بطنه أو يقطع طرفه؛ فإنه يقتص منه كالأجنبي. واستدلوا على مذهبهم بالآتي: قوله تعالى: (وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) البقرة 179 وقوله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ) البقرة 178 وقوله: (وَكُنْتُمْ عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْفُسُ بَالِغَةً) المائدة 45 وقد نقل الفقهاء عن هؤلاء الأفاضل قولين في محصلتهما وجوب القصاص بالأب إن قتل الولد عمداً وعدواناً وبيان هذا القولين على النحو التالي:

الرأي الأول: يرى أن الأصل لا يقاد الأب بالابن إلا أن يضجعه ويذبحه أو يحبس حتى الموت مما لا عذر له فيه ولا شبهة، فإن رماه بالسيف فلا قود، وإن أضجعه وذبحه قتل لا احتمال عدم التعمد في الرمي، بخلاف الذبح فإذا حذفه بالسيف أو العصا أو الحجر الكبير غير قاصد لقتله فلا يقتل فيه، والجد عندهم مثل الأب، وحجتهم على الوجوب قتلهم، عموم القصاص بين المسلمين، لا فرق بين الأب وغيره. وهذا القول هو قول مالك وأصحابه ووافقهم الإمام الهادي الرسي فقال: (ولو قتلته لم يقتل به إلا أن يقتله تمرداً وجرأة على الله وفساداً، فيرى الإمام رأيه فيه) والمعنى أن يقتل قصاصاً بهذه الشروط، أي يقتل به إذا قتلته ظلماً وعمداً.

الرأي الثاني: يرون أن يقتل مطلقاً، لعموم القصاص وقول النبي صلى الله عليه وسلم (الْعَمْدُ قَوْدٌ) لا فرق بين الأب وغيره، إن تعدى على الولد وقتله عمداً، وجرأة على الله، وقد استدلوأ بأدلة قوية من القرآن والسنة (وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأ، ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقية مؤمنة) فالأصل أنه لا يمكن أن يقتل مؤمن مؤمناً إلا إن كان إذا عن طريق الخطأ، فهل الأب مؤمن؟ وهل الابن مؤمن كذلك؟ إذن لا يجوز قتل أحدهما للآخر إلا إن كان خطأ، وفي الحديث الصحيح (ما يزال المؤمن في فسحة من أمره حتى يصيب دمًا حراماً) وأيضاً الدليل قوله تعالى (وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا) فهم

يرون مادام أن عقوبة قاتل المؤمن النار خالدا فيها، وعليه غضب الله ولعنته، وعذابه العظيم يوم القيامة، ولا توبة له عند الله، فإن عقوبته في الدنيا أوجب، إذا تجرأ على الله وأغضبه في قتل خلقه بلا سبب وإن كان المقتول ولدا للقاتل. ودليلهم أيضا قوله تعالى: (وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسُ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنُ بِالْعَيْنِ وَالنَّفْ بِالنَّفْ وَالذَّنْ بِالذَّنِّ وَالسِّنُّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ) فهل الولد نفس، وهل الوالد نفس، وهل المرأة نفس؟ فإن كان الولد كذلك، وجب قتل الأب إن قتله لأن الله كتب علينا أن النفس بالنفس. واستدلوا أيضا بقوله تعالى: (مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا) وقد جاء في تفسيرها (من قتل نفسا فكأنما قتل الناس جميعا) يعني: فقد وجب عليه القصاص فلا فرق بين الواحد والجماعة) ومن أدلتهم من عموم القرآن نهي الله تعالى عن قتل الأولاد في قوله تعالى: (ولا تقتلوا أولادكم من إملاق) وقوله تعالى: (ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق) وقوله تعالى: (قد خسر الذين قتلوا أولادهم سفها بغير علم) كل هذه الآيات البينات تنهى الإنسانية والمسلمين عن قتل أولادهم بلفظ صريح وبصيغة الأمر من الله العلي القدير.

ثانياً: في مسألة قتل الفروع (الأبناء أو الأحفاد) للأصول (الوالدين أو الأجداد): من الجرائم الأسرية البشعة التي تحدث بوتيرة متواصلة على مر التاريخ في جميع الحضارات، وتأتي أخبارها بين حين وآخر، قتل الأبناء للأباء ربما على ميراث، أو مشاكل وخوصصات عائلية أو عنف في التنشئة أو ربما على أنفه الأسباب، قال تعالى: (وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسُ بِالنَّفْسِ) فهل يدخل في ذلك قتل الأبناء للأباء بمعنى أنه يقتص من الأبناء والأحفاد في حال قتلهم الآباء والأجداد أم لا؟ اختلف جمهور الفقهاء في ذلك قولين:

القول الأول: وهو رأي الحنابلة والقاتل: بعدم القصاص من الأبناء إذا قتلوا الأصول الآباء والأجداد، واستدلوا بالسنة والقياس أو المعقول، فدليلهم عن سراقه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (لا يقاد الأب من ابنه، ولا الابن من أبيه) وجه الدلالة من هذا الحديث الشريف: أن الابن لا يقتص منه إذا قتل والديه، ونوقش هذا الاستدلال: بأن الحديث غير معروف، ولا يوجد في كتب السنن، ولا نظن له أصلاً، وإن كان له أصل فهو متعارض مع الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم (يقيد الأب من ابنه ولا يقيد الابن من أبيه) وفي هذه الحالة يجب طرحهما الأثنين والعمل بالنصوص الواضحة الثابتة، والإجماع الذي لا تجوز مخالفته.

القول الثاني: ذهب جمهور الفقهاء من المالكية والحنفية والشافعية في الرواية المشهورة لهم إلى أن الابن إذا قتل أباه عمداً فإنه يقاد منه ويقتل به، واستدلوا بقوله تعالى: (وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسُ بِالنَّفْسِ) الخطاب هنا عام وغير مفصل فالكل يدخل تحت عموم هذا الحكم، فالوالد نفس، والولد نفس، فإن كان الوالد كذلك، وجب قتل الابن إن قتل أباه؛ لأن الله كتب علينا أن النفس بالنفس. فحتى الولد داخل في هذا الحكم، وأيضا الابن إذا قتل بالأحنبى فبأبيه أولى أن يقتل به، فقول جمهور الفقهاء بوجوب القصاص من الابن إذا قتل الأب وذلك لقوة أدلتهم، وقد أوصى الله بوجوب حسن معاملتهم قال

تعالى (ووصينا الإنسان بوالديه) لما لهم عليهم من حقوق فما باللك بإزهاق أرواحهم؛ لذا كان القصاص منهم واجب وأولى.

ثالثاً: في مسألة القصاص في قتل الرجل لزوجته وبالعكس: بالنسبة للقصاص بين الرجل وزوجته فقد اختلف الفقهاء في حكم ذلك إلى قولين:

القول الأول: ذهب المالكية والحنفية والشافعية، وعمر بن عبد العزيز، والشعبي، إلى القصاص بين الرجل والمرأة في النفس وما دونها من جراح العمد، يقتل بها وتقتل به، ويقتص لكل واحد منهما من صاحبه وغيرها سواء إذا تعدد قتلها، واستدل أصحاب هذا القول من الكتاب قوله تعالى ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ فهم يرون: تُقتل النفس القاتلة بالنفس المقتولة وهذا النص عام في كل قاتل يقتل، فيقتل الرجل بالمرأة والعكس، ودليلهم من السنة: عن أبي بكر محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه، عن جده، عن النبي صلى الله عليه وسلم: أنه كتب إلى أهل اليمن بكتاب الفرائض والسنن والديات، وبعث به مع عمرو بن حزم، وكان فيه: (وأن الرجل يقتل بالمرأة) ووجه الدلالة أن الرجل يقتل بالمرأة سواء كانت زوجته أم لا. وهذا الرأي هو الأرجح وذلك لقوة أدلتهم التي استدلو بها.

القول الثاني: ذهب الزهري إلى أنه لا يقتل الزوج بامراته ووافقه ابن عباس في ذلك حينما قال (لا يقتل الرجل بالمرأة) استدل أصحاب هذا القول بحجة أن الزوج ملك الزوجة بعقد نكاح فأشبهه الأمة () ونوقش هذا الاستدلال بأنه ملكها، غير صحيح، فإنها حرة، وإنما ملك منفعة الاستمتاع، فأشبهه المستأجرة؛ ولهذا تجب ديته عليه، ويرثها ورثتها، ولا يرث منها إلا قدر ميراثه، ولو قتلها غيره، كان ديته أو القصاص لورثتها، بخلاف الأمة.

■ قتل الأصول والفروع في الأسرة الليبية:-

1 - قتل الأبناء للأباء: في السنوات العشر الأخيرة التي أعقبت أحداث فبراير/شهد المجتمع الليبي، انفلاتاً أمنياً، أعقبه انفلات وتفسخ أخلاقي في العديد من الأسر الليبية، أدى إلى توتر وتصدع في العلاقات داخل الأسرة الواحدة، سببه انتشار ثقافة الحرب والفوضى، يضاف إليها تكنولوجيا الإعلام والمعلومات والمتمثلة في شبكات التواصل الاجتماعي، التي أسهمت في نشر قيم وسلوكيات غير مناسبة هدامة بين الأبناء تناقض الدين والمعتقد والقيم الاجتماعية، أثرت على أخلاق وشخصية الأجيال الناشئة من أبنائنا، وخاصة في جانب التعدي على الأصول والتناول عليهم وتقليدهم للغرب لطريقة معاملة الآباء، والتي تكون دائماً في صورة مجادلتهم وتجاهلهم وعقوقهم والتناول عليهم وتعنيفهم، مما أضعف سيطرة الأسرة على الأبناء، فلقد غابت العديد من المعايير والقيم الاجتماعية بين الناشئة في الأسر الليبية، مثل التكافل الاجتماعي ومساعدة واحترام وتقدير وبر الوالدين، وحل محلها التجاهل والعقوق والعنف؛ والذي كثيراً ما يكون في صورة سب وشم وطرد من البيت والضرب الذي قد يفضي للموت، لقد تجرد العديد من الأبناء من مشاعرهم الإنسانية وتحولوا إلى معنفين وقتلة لأبائهم، فمنهم من قتل أباه أو أمه بسبب الطمع لأجل المال أو الميراث، أو لأجل عقار، ومنهم

لأجل الزواج، وثالث قتل لأجل المخدرات، وغيره لأجل الانتقام من سوء المعاملة، لقد تورط العديد والعديد من الأبناء في الاعتداء على آبائهم، وارتكبوا جرائم بشعة بحقهم، نص المشرع فيها أنه لا عذر إطلاقاً لمن يقتل أباه أو أمه أو أحد أصوله. يرى العديد من المختصين أن المجتمع الليبي بات يعيش حالة من التفكك الأسري بسبب فقد الروابط الأسرية قوتها وتماسكها، والذي كان أحد نتائجه ظاهرة العنف والعدوان ضدهم من قبل فلذات أكبادهم، وراءها في الغالب المادة ونزاعات الميراث، حيث نرى اليوم أنه لا تخلو العديد من جلسات المحاكم الليبية من قضايا التعدي على الأصول، وإن اختلفت الأسباب إلا أن القضية واحدة والجرم واحد، فالمشاكل الاجتماعية، والظروف الأسرية، وغياب الوازع الديني، والطمع، والفقر، والبطالة، والإدمان، من بين الأسباب التي تدفع بالأبناء إلى ارتكاب جرائمهم ضد أصولهم، كان أبطالها أبناء غرقوا في مستنقع الضياع والانحراف، فتحولوا إلى خصوم وأعداء لأبائهم أمام المحاكم بعد الاعتداء عليهم، وأجبروهم على تلبية رغباتهم تحت طائلة التهديد والعنف، فكان القضاء المنفذ الوحيد للأباء للتخلص من الاعتداء عليهم. فالاعتداء على الأصول هو اعتداء ضد الفطرة الإنسانية السليمة التي فطر الله الناس عليها، وخلل في التركيبة العقلية، وهو خلل نفسي اجتماعي، وحالة مرضية شاذة، وراءها أسباب نفسية واجتماعية دفعت بالأبن أن يقتل أغلى ما عنده في الوجود إما أباه أو أمه أو جده. " ولقد أرجع العديد من التربويين انتشار هذه الظاهرة إلى تساهل بعض الأولياء في تنبيه وعقاب أو توبيخ أبنائهم إلى الأخطاء التي كانوا يرتكبونها بحقهم عند الصغر، دون تقويم لسلوكهم هذا والذي يتحول عند الرشد إلى عنف دموي ضدهم. " (36) " أن هناك أبناء يمكن أن يقتلوا أصولهم بسبب ممتلكات عقارية، حيث تعرض هذا الضحية إلى اعتداء عنيف على يد فلذة كبده، الذي أشبعه ضرباً احتجاجاً على رفض هذا الأب التنازل عن مسكنه، وطرده رفقة زوجته وأبنائه، حيث حاول المتهم إجباره بالقوة من أجل التنازل له عن ملكية المسكن العائلي " (7)

ومن بين التفاصيل المؤسفة التي عالجتها بعض المحاكم الليبية، والتي تم رصدتها في المجتمع الليبي في السنوات الأخيرة، الجريمة التي أعلنت عنها مديرية أمن بنغازي عن القبض على ابن قتل والده رمياً بالرصاص، على خلفية سوء معاملة والده له، فالجاني كان يتعاطى حبوب الهلوسة والمخدرات - كما أقدم شاب ليبي في مدينة غريان على حرق أفراد عائلته الخمسة أب وأم وأخوته الثلاثة، بعدما سكب البنزين في محيط المنزل وأشعل النار فيه أثناء نومهم - كما أفادت مديرية أمن سيها بأن ثلاث فتيات اعترفن بقتل والدهن رمياً بالرصاص عندما كان نائماً ورمي جثته في قنوات الصرف الصحي لإخفاء الجريمة. إن هؤلاء القتلة لا يفكرون إطلاقاً في بنتائج جريمتهم، كما أن ضميرهم الإنساني والأخلاقي أصبح منعماً. فمعايشة الشباب من الأبناء للاقتتال والنزاعات المسلحة أحدث لهم تغيرات فكرية ونفسية أثرت على تكوين

شخصيتهم، حيث تحولوا بفعل هذه العوامل إلى أبناء عنيفين ومتوحشين لا يبالون بالقتل وسفك الدماء ولو كان ذلك على حساب آبائهم.

2 - قتل الآباء للأبناء: دائماً ما يترك مقتل طفل على يد أحد والديه سؤالاً محيراً لدى الناس "لماذا؟" تحدث جريمة القتل لهذا الابن أو الابنة على يد الشخص الأكثر توقفاً لحماية ابنه من أبسط أذية، فالأبوة والأمومة هما من أنبل الغرائز البشرية التي فطر الله الناس عليها، فمن أين تأتي هذه القسوة وهذه البشاعة في الجريمة وخاصة إذا كانت الأم هي القاتلة؟! والجواب عن هذا السؤال معقد ومتشابك وتتداخل فيه العديد من العوامل والأسباب، فقتل الآباء والأمهات لأطفالهم.. ظاهرة عالمية لم ينج منها أي مجتمع إنساني على وجه الأرض. فهل جريمة قتل الأبناء هي نتيجة (مرض نفسي)، والجواب: كلا ليست كل الجرائم العائلية مرض نفسي، لكن بالتأكيد قد يكون المرض النفسي أحد المحركات لبعض هذه الجرائم، " فهي ظاهرة تتفاقم وتنمو بشكل سريع، حيث كشفت بعض الدراسات عن أن من أخطر أشكال الإساءة وأكثرها ألماً هي التي تصدر من الوالدين تجاه الأبناء؛ لأنها تسبب مشاكل مدمرة تؤثر سلباً على الأبناء " (38) " ولقد أشارت بعض الدراسات التي أجريت عام 2000 إلى أن الأطفال الرضع والأطفال الصغار هم الأكثر تعرضاً للقتل، وهناك اتفاق على أن الوفيات الناجمة عن إساءة معاملة الأطفال هي أكثر بكثير مما تشير إليه السجلات الرسمية في كل دولة أجريت فيها حول قتل الأطفال، وتم حصول على معدل تقديري للاعتداء الجسدي على الأطفال؛ حيث بلغ 49 طفلاً لكل 1000 طفل، وتم تضمين هذه السلوكيات ضمن الاعتداء الجسدي كضرب الطفل بأداة وركل الطفل، وتهديد الطفل بالسكين أو البندقية" (39)

كما كشف التقرير الذي نشره اليونسيف عام 2014 حول العنف ضد الأطفال " أن الفئة العمرية التي تقل عن 5 سنوات لديها ثاني أكبر عدد من جرائم القتل بين الأطفال، تليها الفئة العمرية من 15 إلى 19 عاماً، وأشارت دراسة في جنوب أفريقيا عن قتل الأبناء إلى أن أكثر من نصف الأطفال الذين يُقتلون كانوا حديثي الولادة من (من 0 إلى 28 يوماً) (40) وجريمة قتل الابن أو الابنة عادة ما يرتكبها الأب، وتكون بدوافع وأسباب مختلفة ليس من بينها المرض النفسي، فلقد " أكدت دراسة أجرتها جامعة نايف العربية على أن الآباء هم الأكثر تسبباً في الجرائم العائلية، التي يتضرر منها الأبناء في السعودية " (41) كما أنه في مقالة ذكر أنه " لا يمكن تجاهل أنه في 95% من الحالات يكون الجاني ذكراً ورب الأسرة، وقد تكون الفكرة التقليدية للرجل الذي يعيل عائلته ويرعاها أحد العوامل عندما لم يعد يشعر أنه يلبي هذا الدور بشكل مناسب، غالباً إذا ما حصلت مشاكل في الموارد المالية والعمل(42)، وفي أميركا أجريت دراسات على مدى ثلاثة عقود (1976 - 2007)، أفادت أن هذه الحوادث تكرر 500 مرة في العام الواحد؛ وأن ثلاثة أرباع الضحايا كانوا أقل من ست سنوات، وربعهم بعمر أقل من عام. وتبين أيضاً أن نسبة 57.4% قُتلوا على يد الآباء، و42.6% قُتلوا على يد الأمهات، وفي استراليا أفادت دراسة لمعهد الجريمة الأسترالي

بأنه يتم قتل طفل واحد كل أسبوعين، مضيفة بأن 27% من الآباء القتلة قتلوا أنفسهم بعد فعلتهم هذه (43).

وجرائم قتل الأبناء جرائم ناجمة عن أسباب متعددة، تتمثل مصادرها الأساسية في (الأسرة، وشخصية القاتل، والمجتمع) فالمجتمع الليبي يمر بصورة كبيرة من الاكتئاب والضغط النفسي، وعدم القدرة على ضبط الثبات الانفعالي أو تحديد الوسائل المناسبة لعقاب أبنائهم، ففي المجتمع الليبي يأتي العنف الأسري والعلاقات العاطفية غير السوية على رأس قائمة العوامل المؤدية لذلك، فضلاً عن إدمان المخدرات وبعض الأمراض النفسية والعقلية، وقد يكون بسبب معصية ارتكبتها الابن أو ارتكبتها الابنة، أو على خلفية شرف العائلة وخاصة قتل البنات، أو بسبب خلافات زوجية يقتل الأبناء، كما أن المكانة الاقتصادية المنخفضة للأسرة تؤثر وبشكل مباشر في ارتكاب مثل هذه الجرائم، وقد يكون أحياناً القتل لأسباب تافهة لا يمكن أن يقبلها العقل، مثل ما ورد من أخبار مصرية إذ قُتل طفل، على يد والده بعدما سب جدته.

3 - القتل بين الأزواج:-

من أكثر الجرائم الأسرية التي انتشرت مؤخراً والتي أصبحت من الأخبار اليومية التي تعج بها الصحف ووسائل التواصل المختلفة قتل الزوج لزوجته وبالعكس، يذكر الشوكاني " بالنسبة للمتزوجين تضطرب علاقتهما الزوجية وتصبح هذه العلاقة خاوية من المشاعر الدافئة، وقد تنهار في أي لحظة وتحت أي ظرف من الظروف، وقد يزحف هذا الفتور تدريجياً ويستمر لمدة طويلة ويؤدي إلى اضطراب العلاقة الزوجية والعداء بين الزوجين وما ينتج عنه من شجار دائم وعدم استقرار وما يترتب عليه من شعور الطرفين الدائم بالمرارة والتعاسة (44)

هي تقتل زوجها وهو يقتلها، في لحظة غضب وأحياناً لأسباب تافهة لا تكاد تذكر، فكيف نفسر قدرة هذا الزوج وتلك الزوجة على قتل بعضهما بعد أن كانا تحت ظل ميثاق غليظ سواه الله بينهما؟ إنها التركمات الصغيرة اليومية التي تتراكم وتتراكم وتسود معها القلوب، إن لم يتم إصلاحها تنتهي بنهاية مأسوية في الكثير من الأحيان القتل. تصل هذه التركمات لنقطة تسمى الانفجار فيترصدا لبعضهما ولو الزلة البسيطة ليقوم أحدهما بقتل الآخر.

تختلف أسباب الخلافات والنزاعات الزوجية بين العديد من الأزواج إما تكون: إهمال الزوج أو العنف الأسري أو الانحراف الأخلاقي لأحد منها، سوء المعاملة، أو سوء الدخل أو البطالة أو بخل الزو أو صعوبة العيش بينهما، أو الشك والغيرة العمياء التي غالباً ما توقع فيها الزوجات، كذلك الخيانة الزوجية، والتفاوت الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والتفاوت في العمر أيضاً من أسباب عدم الانسجام والخلاف، وعدم وجود توافق بينهما أو سلام داخلي، ورفض الزوجة للعودة لبית الزوجية بعد النزاع قد يكون من أسباب القتل، هي قضايا كبيرة وكثيرة وأخرى تافهة والنتيجة واحدة ألا وهي القتل الذي يعقبه الكثير من الدمار للأسرة،

قد تكون الزوجة هي القاتلة يقول الدكتور " عبد المنعم عاشور " أستاذ الصحة النفسية بجامعة عين شمس أن الدوافع التي تلجأ المرأة معها للجريمة وبالأخص قتل زوجها قد تكون دوافع مرضية؛ كإصابتها بالاكتئاب أو الانفصام والصرع وغيرها من الأمراض العقلية (45) كل أنواع الخلافات الزوجية سابقة الذكر تكون وراء ارتكاب الزوجة لقتل زوجها، فقد تقتله طمعاً في ماله أو العكس قد تقتله نتيجة الفقر وتشرّد الأسرة، يضيف الدكتور عبد المنعم " أن المرأة قد تبادر هي بالاعتداء في بعض الأحيان، وفي أحيانٍ أخرى يكون الاعتداء متبادلاً من كلا الطرفين إلا أنه قد يوصل المرأة إلى حد القتل. ومن ناحية أخرى تشمل الدوافع بعض المسائل التعاملية؛ كالشعور بالغيرة إثر ارتباط الزوج بأخرى ومن ثم التفكير في قتله من باب الحب أو الغيرة". (46) تذكر صحيفة نسويات ليبيا الإلكترونية " رغم تعدد حالات القتل تغيب الإحصاءات الرسمية حول عدد الضحايا في ليبيا، لكن الأسماء التي رصدتها بعض الناشطات بلغت نحو 74 ضحية في مختلف أنحاء ليبيا جميعهن قتلن نتيجة العنف الأسري، خاصة في ظل انقسام المؤسسات الليبية، وعدم وجود المناخ الملائم لعمل المنظمات الحقوقية(47)

■ خصائص وسمات لمن ينهي حياة أسرته بالكامل:-

ارتكاب الجريمة لم يعد مقتصرًا على فئة معينة بل أصبحت تشمل جميع الشرائح العمرية، ولقد كان للعديد من العلماء الفضل في دراسة المجرم القاتل وتحديد ملامحه وخصائصه النفسية والاجتماعية والديموغرافية أي سماته الشخصية، وذلك من منطلق أن عملية تحديد وقائع الجريمة مرتبط بتحديد ملامح مرتكبيها، وهو الحال بالنسبة في جرائم القتل إذ لابد من دراسة وتحليل شخصية المجرم القاتل وتحديد خصائصه حتى نكشف وقائع الجريمة وأسباب ارتكابها

يتم تعريف Familicide الجريمة العائلية على أنه أحد أفراد الأسرة الذي يقتل أفراداً من عائلته، وعادة ما يؤدي بحياة الجميع، وغالباً ما يستخدم هذا لوصف الحالات التي يقتل فيها أحد الوالدين، عادة الأب، زوجته وأطفاله ثم يقتل نفسه. وعادة ما يشار إلى الشخص الذي يقتل عائلته بمصطلح (مدمر الأسرة) الناشئ عن الفعل نفسه، أي (إبادة الأسرة)، ويتفق معظم الباحثين على أن هذا الفعل هو شكل من أشكال القتل الجماعي بسبب تعدد الضحايا،. (48) ويطلق عليه السفاح عندما يقتل جميع أفراد أسرته أو الكثير منهم، ويقول الأستاذ شكري " أن المجرم القاتل سواء كان قاتلاً لزوجته أو قاتلاً لغير زوجته ينقسم إلى ثلاثة أنواع : فهناك المجرم (القاتل العبثي) وهو ذلك المجرم الذي يرتكب جريمة القتل في لحظة انفعالات مفاجئة وسريعة واندفاعية ومتهورة، والزوج القاتل لزوجته غالباً ما يدخل في هذا النوع، وهو في الأصل تتوفر فيه الأسباب السيكولوجية والسوسولوجية المتوفرة في (المجرم المجاني) المجرم القاتل بالترصد وسبق الإصرار، وهناك (القاتل الاستيهامي)، وهذا النوع تكون مرجعيته رغبة عدوانية مكبوتة، ترجع إلى غريزة تناتوس، أي غريزة الموت كما يسميها التحليل النفسي. وهناك (القاتل السادي)، وهو ذلك المجرم الذي يرتكب جريمة القتل مع سبق الإصرار والترصد. (49)

" وكما يعرفه الطبيب النفسي الجنائي بي إي ديتز عام 1986: عادة القاتل يكون هو الرجل الأكبر في الأسرة، مصاب بالاكْتئاب أو بجنون العظمة أو في حالة سكر أو مزيج من هؤلاء، يقتل عادة كل فرد من أفراد الأسرة، بما في ذلك الحيوانات الأليفة أحياناً، قد ينتحر بعد قتل الآخرين، أو قد يجبر الشرطة على قتله " (50). صنف البروفيسور نيل ويبسدا، الأستاذ في جامعة شمال أريزونا، هو أكاديمي درس هذه الجرائم في كتابه (قتلة العائلة) الأنماط العاطفية لـ (211 قاتل) قتلة الأسرة هؤلاء إلى مجموعتين، القاتل (القهري الغاضب) الذي يدفعه الغضب، هؤلاء يظهرون مشاكل التحكم وربما لديهم ميول مسيئة لتحقيق تقديرهم لذاتهم من خلال ممارسة السلطة داخل المنزل، وعلى النقيض من ذلك، فإن الدافع وراء القاتل (ذو السمعة المدنية) هو الإيثار حيث تختتم هويته في عائلته، لذلك، فإن ارتكاب جريمة قتل ضد جميع أفراد الأسرة هو وسيلة لإنقاذهم من المشقة والعار من المتاعب المالية والإفلاس، وسوف ينتحرون دائماً بعد ذلك" (51).

في أبحاث ياردلي، ولسون ولاينز، نظروا في القضايا على مدى 30 عامًا، قاموا بجمع نتائج الدراسات، وجدوا هناك أربع فئات لهم دوافع وراء عمليات القتل العائلي، (القتلة المصلحون) هؤلاء هم الأفراد، عادة الآباء، الذين يلومون الآخرين على أفعالهم، غالباً ما يلومون أم أطفالهم على أنها سبب تفكك الأسرة أو لمنعه من الوصول إلى أطفاله ' (القتلة الذين يشعرون بخيبة أمل) هؤلاء هم الأشخاص الذين يعتقدون أنهم خذلوا من حولهم، وغالباً ما يكون شركائهم وأطفالهم، قد يعتقدون أنهم ليسوا جيدين بما فيه الكفاية أو أنهم لا يستوفون معاييرهم أو معتقداتهم، يمكن أن تتدرج بعض حالات جرائم الشرف ضمن هذه الفئة حيث قد يكون الأب غير سعيد باختيارات أبنائه ولا يشعر أنهم أوفياء لعاداتهم الثقافية والدينية التقليدية، (القتلة المنهارون نفسياً) بالنسبة للأفراد الذين يعتبرون أسرهم امتداداً لنجاحهم الاقتصادي في الحياة، وفي حالة انهيار أي جزء من هذا الوضع الاقتصادي، على سبيل المثال، فقدان الوظيفة أو الضائقة المالية، فإن أسرهم يعتبرونها فاشلة، (القتلة المصابون بجنون العظمة) غالباً ما يعتقد هؤلاء الأفراد أن أسرهم وخاصة أطفالهم يتعرضون لشكل من أشكال التهديد أو أنهم بحاجة إلى الحماية، ربما يخشون أن تأتي الخدمات الاجتماعية وتأخذ الأطفال بعيداً أو قد تكون هناك ظروف تتعلق بالشرطة أو النظام القانوني والتي يخشون أنها تشكل تهديداً لأسرهم، في هذه الحالات، يقتلون، وفي أذهانهم هو حماية الأسرة من التهديد الخارجي. (52)

كما وجد من خصائص قاتل أفراد أسرته، بأن الإتجاه النفسي نحو الأب سيئة أي أنهم على علاقة شلبية مع الأب، ربما يكون بسبب قسوة ومعاملة الأب. كما أن قاتل أسرته من خصائصه لديه نفسي نحو النساء سيء يسودها الشك والخيانة والفساد العاطفي، كما أن من خصائصهم الإتجاه النفسي نحو الجنس تتميز بعدم الرضاء، أي غير راضين عن حياتهم الجنسية، وعبروا عن وجود صراعات واحباطات بخصوص هذا

الموضوع، ولعل بعضهم يعبر عن حالته هذه (لو عندي حياة جنسية مستقرة لما ارتكبت هذه الجريمة. (53)

يتصف مرتكبوا جرائم القتل حسب الدراسات السابقة بالعلاقات الأسرية المتفككة، وأن غالبيتهم نشأوا في جو عائلي مختل بحكم التنافر العاطفي والخلافات المتكررة بين أفراد الأسرة الواحدة، وأن غالبية الجناة نشأوا في كنف أسرة كبيرة الحجم مع فقر وتردّ في أحوالها المعيشية، كما أن الغالبية العظمى من الجناة هو الأب أو الأخ الأكبر سنًا في الأسرة

يقول الدكتور «جون برادفورد»، رئيس قسم الطب النفسي الشرعي بجامعة أوتاوا، إن النساء أكثر عرضة لقتل أطفالهن أكثر من الرجال، لكن الرجال أكثر عرضة لقتل أبنائهم وزوجاتهم معًا (54). كما أن الابن أكثر عرضة لقتل والده ثم أخيه ثم أخته ثم أمه وهي آخر من يفكر القاتل في قتلها، الأباء هم أول الضحايا القتل على يد الأبناء.

■ دوافع وأسباب الجريمة العائلية:

لعل السؤال الذي يفرض نفسه وشغل بال المختصين بالسلوك الإجرامي: ما هي الدوافع أو الأسباب أو العوامل التي تجعل الفرد يتجاوز التحريم الديني والاجتماعي والقانوني، ويجازف بعقوبة اجتماعية وقانونية تصل حد الموت؟ وأيضًا ما دوافع وأسباب من ينهي حياة أسرته بالكامل أو يقتل أحد والديه أو يقتل ابنه أو زوجته أو أخاه؟ والحقيقة أن الجرائم العائلية لم تأت من فراغ بل هناك أسباب ودوافع أدت لارتكابها، فالبحت عن أسباب ودوافع السلوك الإجرامي لازال ميدانًا للبحث والدراسة في كافة ميادين دراسة السلوك البشري، وإن أحرز شيء من التقدم في هذا المجال، إلا أن هناك مازال احتياج لكشف القوانين التي تفسر كيفية نشوء السلوك الإجرامي، من منطلق أن معرفة أسباب السلوك الإجرامي هي الخطوة الأولى لحل وعلاج والقضاء على ظاهرة العنف والجريمة. فدراسة أو تعديل أو تغيير السلوك لا تتم دون معرفة الأسباب التي تكمن وراءه أو الدوافع التي دفعت إليه.

من الناحية السيكلولوجية لا يوجد سلوك بدون دافع، ودافع الإنسان لإرتكاب العنف والإجرام من أكثر المواضيع التي أثارت اهتمام العديد من علماء النفس والاجتماع والقانون وغيرهم من الباحثين، حيث لا يمكن دراسة أو تعديل أو تغيير أي سلوك إنساني دون معرفة الأسباب التي تكمن وراءه أو الدوافع التي دفعت إليه، فدراسة دوافع السلوك الإنساني بشكل عام و السلوك الإجرامي بشكل خاص تزيد من فهم الإنسان لنفسه ولغيره من الأشخاص مما يجعل معرفة الدوافع وتفسيرها حاجة ماسة لأفراد المجتمع وتحديدًا لرجال القانون، وعلماء النفس، والاجتماع، والدين. " فالدافع يعد بمثابة القوة المحركة لنشاط البشري مهما كانت صورته، فهو جزء لا يتجزأ من التركيب السيكلولوجي لأي سلوك بشري، أي هو السبب الداخلي لأفعال الخير أو الشر التي يقترفها أي إنسان، فينظر إلى مفهوم الدافع بوصفه أحد المفاهيم السيكلولوجية ذا الأهمية الكبيرة، إذ بمساعدته يمكن الكشف عن الطبيعة الداخلية للأفعال البشرية، وجوهرها، وينظر إليه القوة المحركة لأي نشاط بشري " (55) " لذلك فالأفعال النابعة

- من أسباب معينة، أي المستندة على دوافع ومن ضمنها الجرائم تتضمن في جوهرها قوة محرّكة وأساساً يقوم عليه الفعل المرتكب، (56)
- إن دافعية السلوك الإجرامي تكشف من ناحية عن الأسباب الداخلية (السيكولوجية) للجريمة، أي نشوء الدافع لارتكابها، كما تبين، من ناحية أخرى، مراحل تطور هذا السلوك، بدءاً بعزم الجاني على اقترافه، وحتى تحقق النتائج الجرمية، التي عاقب عليها القانون. (57) "فالدوافع هي الأساس الذهني للجريمة، فإن ارتكابها يعد في نظر الجاني مسوغاً، فمن دونه يستحيل تصور ارتكاب الجريمة في الأغلبية الساحقة من الحالات. (58) فمن هذا المنطلق" فمعرفة دوافع الجريمة وأسبابها تبرز في ارتباطها بجملة من القضايا المهمة في القانون الجنائي، منها أساس المسؤولية الجنائية وتفرداها، واستظهار الركن المعنوي للجريمة، والأهلية الجنائية، والظروف المستبعدة لخطورة الواقعة، وفرز مراحل النشاط الإجرامي" (59) فلقد عرف الدافع بأنه: "قوة تدفع الفرد إلى القيام بسلوك معين وفي وقت معين وأن السلوك يستمر حتى يحقق غايته أو أهدافه (60)، وهذا يعني أن الدافع للجريمة " هو القوة النفسية التي بنيت عليها النية الجرمية لتقوم النية بعد ذلك بتوجيه الإرادة مع العلم للقيام بالسلوك المطلوب منها ، وهذا يعني ان النية تؤدي دورا كبيرا في تطويع الإرادة للقيام بالسلوك ، مما يدل على وجود امتزاج وتوافق بين الاثنين من الناحية المعنوية "(61).
- قبل الخوض في بحث مسألة دوافع وأسباب القتل في العائلة الليبية هناك عدة اعتبارات منهجية يجب الأخذ بها والتنبيه إليها وهي:
- 1 – من المهم التأكيد على أن دوافع وأسباب ارتكاب الجرائم بصفة عامة، والجرائم الأسرية بصفة خاصة تختلف وفقاً لظروف وطبيعة كل جريمة، حيث لا يمكن تعميم دافع أو سبب واحد على كل جريمة تحدث، فكل جريمة لها عوامل وظروف وملابسات وقوعها تختلف عن غيرها، تتداخل فيما بينها لتفجر في نهايتها أعمال العنف والقتل داخل الأسرة.
 - 2 – يجب التمييز بين الأسباب المباشرة لارتكاب جريمة القتل العائلي، وتلك العوامل غير المباشرة التي تقف خلفها، فهناك دوافع وأسباب جوهرية قوية تؤدي لأعمال العنف والقتل، وهناك عوامل أخرى تأتي في المرتبة الثانية لها تأثير غير مباشر في القتل والإجرام كالبطالة والفقر وغيرها.
 - 3 – كما أن تأثير العوامل والأسباب لجريمة القتل العائلي، تختلف من أسرة إلى أخرى، طبقاً للاختلاف والتمايز المرتبط بالتركيب الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والوازع الديني لكل أسرة.
 - 4 – كما أن عملية تحديد دوافع وأسباب ارتكاب الجريمة داخل الأسرة عملية متشابكة ومعقدة حيث يتداخل فيها في كثير من الأحيان أكثر من دافع، كدافع سوء التنشئة الأسرية الذي يشجع على العنف والقتل، مع دافع السمات الشخصية التي اكتسبها خلال التنشئة والتي تميل للعدوان منذ الصغر، يتداخل معهما دافع الاقتصاد، ودافع الإدمان، وغيرهما من الدوافع التي تكون مجتمعة في جريمة واحدة.

بالنسبة للوضع الليبي، هناك أسباب منها ما هو اجتماعي واقتصادي وآخر ما هو نفسي، ناهيك عن تغييرات شهدتها مجتمعنا الليبي بمجالات متعددة، مما أثر سلباً على سلوكيات بعض أفرادها ودفع بهم للعنف والجريمة. فبالنسبة للدوافع القتل داخل الأسرة فهي تتعدد، بحسب ما جاء في علم السلوك الإجرامي، ووفقاً لدافيدوفيتش، إذ قال إن "هناك خمسة دوافع لقتل الأبناء، القتل من دافع إزالة الخطر، والقتل من دافع الرحمة، والقتل من دافع الانتقام، والقتل من دافع القوة والسيطرة، والقتل في حالات المرض النفسي." (62) كما أشارت العديد من الدراسات والأبحاث العلمية: إلى أن ثمة دوافع أخرى تقود الفرد لارتكاب جريمة القتل في محيط أسرته منها بدافع الانتقام وبدافع شرف العائلة، وتتشكل هذه الدوافع من خلال أساليب التنشئة الاجتماعية الخاطئة التي منها القسوة، والعقاب بالإيذاء، والتفكك الأسري. سنتناول أهم الدوافع والأسباب للجريمة العائلية في الليبية في النقاط التالية:

1 - الحروب والثورات وآثارهما النفسية المدمرة على الأسرة الليبية:

عدم الاستقرار السياسي في الدول يعتبر من أسباب انتشار الجريمة ومن نتائج هذه الحالة انتشار الحروب والنزاعات الأهلية الدخيلة فقد تقوم المجموعات الإجرامية باستغلال هذه الأزمات لتحقيق مصالحها وبالتالي زعزعة استقرار السلطات الشرعية في الدولة وتهيئة الأجواء لانتشار الإجرام. (63) أثبتت العديد من الدراسات الاجتماعية على وجود علاقة وثيقة بين الحروب والثورات وما تحدثهما من فوضى أمنية؛ هذه الفوضى بدورها تؤدي إلى انتشار شتى أنواع الظواهر الإجرامية، فالحروب والثورات ما أن تبدأ بفترة قصيرة، حتى تبدأ شريحة من البشر استغلال هذه الفوضى الاجتماعية بالسرقة والخطف والقتل وتكوين العصابات الإجرامية، فيحدث خلل في القيم الاجتماعية، ومعه يبدأ معدل الإجرام والانحراف الاجتماعي في الارتفاع التدريجي، وما إن تمتد سنوات الحرب حتى يصل مؤشر الإجرام ذروته، فالحروب تخلق نوعاً من الاضطراب في التنظيم الاجتماعي وفي القيم الاجتماعية، وهذا الاضطراب يؤثر بدوره على حجم الظاهرة الإجرامية، ويؤدي إلى تغيير مؤقت في هيكلها، ففي الحروب يزداد حجم إجرام الأطفال (الأحداث) والنساء وكبار السن، وأيضاً يزداد معدل الجريمة العائلية. " إذ تشير الدراسات التي أجريت على الدول التي تعاني الحروب، إلى أن معاشة خبرات الحرب سوا كان ذلك عن طريق التعرض المباشر للخبرة، مثل الخوف من التعذيب أو مشاهدة عمليات التعذيب، أو التعرض للإيذاء والاعتداء، قد يسبب آثاراً اجتماعية ونفسية تتضاعف مع مرور الوقت، وتظهر في صور سلوكيات غير سوية؛ نتيجة لشعور الفرد بالتوتر أحياناً وبالنقص والعجز والانسجام مع ما يحدث مما يؤدي إلى اضطرابات وظيفية للفرد جلياً في مجال الأسرة والمجتمع. (64)

فالأحداث التي شهدتها ليبيا في 17 فبراير وما بعدها طلية أربعة عشر عاماً، توالى فيها العديد من الحروب والصراعات على النفوذ والسلطة بين المكونات السياسية الموجودة، دمرت هذه الحروب والصراعات قيم المجتمع الليبي: الدينية والأخلاقية، هذه الأحداث جعلت الشعب الليبي يمر بضغوطات نفسية واقتصادية واجتماعية

وأزمات علائقية مالية، عانتها أغلب الأسر الليبية، في واقع معيشي كارثي يعيشه المواطن الليبي في بلد غنيّ يعيش انقسامًا سياسيًا وحروبًا مدمرة تنهي عامها الرابع عشر، مما أضعف قدرة الدولة على ضبط الأمن فيها، حيث باتت الأسرة تعيش أسوأ أزمة إنسانية مرت على البلاد، فوق تقارير منظمات إنسانية دولية، ونقلًا عن تحليل وتصوير للواقع الليبي لمقالة لمجلة القدس العربي الإلكترونية بتاريخ (5 يونيو 2021) تقول: " آثار عديدة خلفتها الحروب المدمرة التي شهدتها ليبيا خلال السنوات الماضية، خاصة بعد انتشار السلاح الذي أدى إلى زيادة نسبة الاجرام الاجتماعي، فضلا عن مشاهد الدماء المؤلمة والمقابر الجماعية والأشلاء، وأصوات البنادق والمدافع المستمرة، والتي خلفت آثارا نفسية لدى مختلف فئات الشعب الليبي، أدت إلى انتشار لافِت لمعدل الجريمة شهدته ليبيا خلال الآونة الأخيرة بين أبناء العائلة الواحدة، حيث انتشر القتل وبطرق مروعة وشنيعة " (65)، لقد ظهرت مع هذه الحروب - وبسببها - جرائم لم يكن الليبيون يتصورون وقوعها، فلقد أنتجت مليشيات الحرب نوعاً جديداً من العنف الاجتماعي المُنفلت، حيث حاول الكثير من القتل الجنايين مجارة نظرائهم المليشيين في فظاعة جرائمهم، مما دعا العديد من المتتبعين للمشهد والمتخصصين في علم النفس الاجتماعي، على التأكيد أن هذا الانتشار هو نتاج لسنوات من الحروب والدماء التي شهدتها الدولة.

إن ضريبة امتداد سنوات الحرب وانتشار جرائم المليشيات في ليبيا ولدت - بدورها - جرائم جنائية مروعة مثل قتل أب لأبنائه، أو قتل زوجة لزوجها، أو أخ لأخيه، ولكن ما يدمي القلب عندما يقتل الابن أباه أو أمه، في سوابق لم تكن معروفة سابقاً في المجتمع الليبي، " يقول الخبير الاقتصادي التونسي صادق جبنون في تصريحه (العربي الجديد): إن الكلفة الاقتصادية للانفلات الأمني وارتفاع معدلات الجريمة في ليبيا تضاعف منذ العام 2011 وقبله بسنوات قليلة، بل بات شبح الإضرابات الأمنية وارتفاع معدلات الجريمة والانتشار الواسع للسلاح في يد العصابات الإجرامية يهدد بشكل مباشر ونهائي ديمومة النشاط الاقتصادي، والتي تسير البلاد نحو الإفلاس التام بالإضافة إلى تحول ليبيا إلى دولة منفرة للاستثمارات رغم وفرة الموارد الطبيعية الهائلة(66)" وفي تقرير أعده موقع موسوعة قاعدة البيانات (ناميبو) أحد أكبر قواعد البيانات على شبكة الإنترنت في العالم صُنفت ليبيا في المركز الأول عربياً و (22) عالمياً في معدل ارتفاع الجريمة. (67)، وأضافوا في أحاديث صحفية أن العنف الأسري زادت نسبته في المجتمع الليبي، وأن المواطن الليبي حدث له تغيرات فكرية ونفسية أثرت على تكوين شخصيته، حيث تحول بفعل تلك العوامل إلى إنسان عنيف ومتوحش، ولا يبالي بالقتل وسفك الدماء ولو كان ذلك على حساب أحد أفراد أسرته.. هذا بالإضافة إلى ما أفرزته تداعيات الأزمة الحالية من خلافات أسرية وأفكار مغلوطة.

2 - التنشئة الاجتماعية وما تفرزه من سمات شخصية إجرامية:

قد تساهم الأسرة بطريقة غير مباشرة أو دون قصد في ظهور السلوك الإجرامي؛ ذلك من خلال أنماط التنشئة الخاطئة التي تعتمد في تربية أبنائها، فمن الأمور البديهية أن الفرد يعيش في وسط محيط إجتماعي يؤثر فيه ويتأثر به، وعادات الإنسان عادات مكتسبة من خلال تنشئته، فالأسرة هي المنشئ التربوي الأول للفرد، من خلال الأدوار المنوطة بكل فرد من أفرادها، وقد تتكامل هذه الأدوار وقد تتصارع، وصراع الأدوار داخل الأسرة من أخطر أشكال الصراع، لأنه يُضعف من قدرتها على مواجهة مشكلاتها كما أنه يُهدد بقاءها، وتصبح علاقات الأدوار فيها مجالاً للإحباط والحرمان، ويعجز كل أفرادها عن تقديم الصورة المثلى في العلاقات لطرف الآخر، ففي تربية الأبناء يجب التركيز على الجانب النفسي للطفل؛ لأن طريقة التربية ونوع المعاملة في الصغر تنعكس بشكل كبير وواضح على معاملته للآخرين في الكبر، فالبيئة التي ينشأ فيها الفرد إذا كانت تدعم ثقافة سلوك العنف والعدوان، وتشجع على ممارسته سواء بين الآباء أو الأخوة أو على الأقارب والأصدقاء، فإن سمات شخصيته تكون غير متزنة ومضطربة وتميل للعنف والانتقام والعدوان وأحياناً القتل.

ومما لا ريب فيه أن العنف التربوي أو ما يسمى بالإرهاب التربوي " يقود إلى إنتاج الشخصية السلبية التي تعترها روح الهزيمة والضعف والقصور (68) فمازالت مظاهر العنف تجد مكاناً لها بين جدران البيوت والؤسسات التربوية، ومازالت وجنات الأطفال تتوهج تحت تأثير الصفعات وأيديهم ترتعش تحت وطأة العصي والمساطر، ناهيك عما يتعرضون له من حملات التوبيخ والشتائم وأبجديات القهر والتهديد في إطار المدرسة والمنزل (69) ، فالإرهاب التربوي يتكون عبر فعاليات تربوية سلبية متعددة تشكل المناخ العام لعملية تفرغ واستلاب نفسيين؛ فالمواقف والخبرات التربوية المؤلمة التي تضرب جذورها عبر الزمان والمكان في تاريخ الفرد تمثل الشروط الموضوعية لما يسمى بالإرهاب التربوي، فيمكن القول إن الإرهاب التربوي يتحقق عبر سلسلة من الخبرات المؤلمة التي يعانيها الطفل عبر سيرته التربوية في إطار الأسرة والمدرسة (70)، فهناك العديد من الدراسات التي ربطت التنشئة الاجتماعية والسمات الشخصية للأبناء كدوافع لهم لارتكاب جرائم القتل داخل أسرهم، لذلك من أخطر أساليب التربية العنف الجسدي واللفظي والقسوة والجفاء والغلظة، والإهمال، والرفض العاطفي من قبل الأهل، والتفرقة في المعاملة، والتمييز بين الأبناء، وتوطين سلوك العنف داخل الأسرة واستحسانه، والقمع الفكري للأبناء. فقد وجد " ليفي levy نمطين من التنشئة يسلكه الآباء يؤدي للانحراف: أحدهما النبذ أو الحرمان، والآخر الانغماس الزائد في حب الطفل أو الإفراط في تدليله والتسامح الزائد، وكلاهما وجد في العديد من حالات المجرمين المنحرفين. (71)

كذلك من أهم المشكلات التي يعاني منها الأبناء أثناء التنشئة الشعور بعدم الاستقرار الأسري نتيجة كثرة الخلافات والمشاجرات الدائمة والتهديد بالانفصال بين الوالدين، وفقدان الحنان جراء الانفصال أو الطلاق، فيصبح الأبناء ضحايا هذا الانفصال أو الطلاق، الأمر الذي يحدث لهم صدمة ، فيتكون لديهم المزاج الحاد والسلوك العدواني،

وقد يزداد حجمه تجاه أنفسهم واتجاه الآخرين، فعدم وجود أحد الوالدين في الأسرة في المراحل التي يكونوا فيها الأبناء بحاجة إليهم قد يدفعهم إلى ارتكاب السلوك المنحرف، فالعنف يكبر مع الإنسان حتى يتحول مع الوقت إلى أزمة نفسية وانحراف في السلوك، فيصبح هذا الإنسان عدوانياً، أو إجرامياً، وقد يدخل في حالات اكتئاب وانتحار، وتتدهور المهارات الذهنية لديه، ويفقد القدرة على بناء علاقات اجتماعية، وتضعف الثقة بنفسه. و" تعتبر شريحة الشباب من أكثر شرائح المجتمع انخراطاً في العنف، بحكم التكوين النفسي والفسولوجي مما جعلهم أكثر حساسية إزاء المشكلات الاجتماعية والاقتصادية وأكثر استعداداً للاستجابة العنيفة، كذلك أن الشباب هم أبناء مختلف طبقات المجتمع وفئاته، ومن ثم فإن المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تترك أثرها السلبية عليهم بدرجة أو بأخرى، وبخاصة فيما يتعلق بارتفاع معدل البطالة وفرص العمل وارتفاع كلفة الحياة وزيادة الاحساس بعجز النظم السياسية عن توفير متطلبات الحياة الكريمة، مما يجعل مواقفهم أقوى للقوى الرافضة للأوضاع والسياسات القائمة كما أن تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية يزيد من احباطهم مما يغلب طابع العنف على ردود أفعالهم" (72)

وبالنسبة للوضع الليبي فلاشك أن اختلال بناء الأدوار داخل الأسرة الليبية، وتزايد الصراع بين أفرادها أدى إلى تزايد معدلات العنف وجرائم القتل في الأسرة الواحدة، ففي أوساط الأسرة الليبية مازالت أساليب التربية التقليدية تهيمن بشكل واسع على فعاليات التنشئة فيها، ويمكن ملاحظة طابع العنف الذي يهيمن على العلاقات فيها من خلال المنازعات والخلافات التي تحدث بين الزوجين والتي تأخذ مظاهر متعددة تبدأ بالصراخ وتنتهي بالضرب، والشجار الذي يحدث بين الآباء والأخوة، وشجار الأخوة فيما بينهم الذين يتبادلون الشتائم والضرب، واعتماد الآباء والأمهات أسلوب التهديد والوعيد والضرب المباشر للأبناء، كل ذلك مع الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في البلاد، طغت في العديد من الأسر الليبية الفردية والأنانية وحب الذات محل الأخوة والأبوة، وحدثت تغيرات للمواطن الليبي فكرية ونفسية أثرت على تكوين شخصيته، حيث تحول إلى إنسان عنيف ومتوحش داخل أسرته، ولا يبالي بالقتل والانتقام من أحد أفراد أسرته، فكثير منهم يمارسون ألواناً من مفسدات الأخوة، لقد امتلأت القلوب غلاً وحقداً وحسداً، على أمور مادية صرفة، نكدت على عيشتهم داخل الأسرة الواحدة، فتعرض الأبن للعنف أو رؤيته للعنف داخل أسرته، يجعله يعتاد العنف ويعتبره أمراً طبيعياً في حياته، فيفقد ذلك لسلوك انحرافي إجرامي. لقد حدثت للمواطن الليبي تغيرات فكرية ونفسية أثرت على تكوين شخصيته، حيث تحول بفعل تلك العوامل إلى إنسان عنيف ومتوحش، ولا يبالي بالقتل وسفك الدماء ولو كان ذلك على حساب أحد أفراد أسرته.

3 - الوضع الاقتصادي .. (البطالة - والفقر - والمخدرات - ونزاع الميراث):

بعد العامل الاقتصادي من أبرز أسباب جرائم القتل العائلي في الأسرة الليبية، لما أحدثته من ضغوطات اقتصادية وأزمات مالية، عانتها أغلب الأسر الليبية، في بلد غني

بالنظر، لقد لعبت السياسات الاقتصادية المتقلبة خلال السنوات الأخيرة دورًا مؤثرًا في جعل الأسرة الليبية تعيش واقع معيشي كارثي، يتمثل في عجزها عن إشباع حاجات أبنائها المادية بسبب تدني مستوى دخلها، وارتفاع الأسعار وبشكل مستمر، ورداءة الحالة المعيشية، وانعدام تكافؤ الفرص بفعل الفساد والمحسوبية، والظروف والأزمات المتتالية، فالسياسات الاقتصادية الحديثة أحدثت مشكلات اجتماعية واقتصادية خطيرة أبرزها الفقر والبطالة وانخفاض الدخل وارتفاع الأسعار وانتشار ظاهرة التسول والمخدرات، كل ذلك كان له تأثير سلبي واسع المدى على النسق الثقافي والقيمي داخل الأسرة الليبية، فأصبحت السلبية والأناية واللامبالاة والفردية هي القيم السائدة والمنتشرة بين أفراد العديد من الأسرة الواحدة، فقد أصبح كل فرد في العائلة يبحث عن مصلحته الخاصة فقط، وينشغل بهوموم وحده، ولا يجد حرجًا من ارتكاب أي فعل يجني منه المكاسب والأموال، ولو على حساب أسرته، أو فيه ضرر لأحد أفراد عائلته، فالحالة المادية والمعيشية الصعبة لدى أكثر الأسر الليبية، والتي أدخلت أغلب الأسر في معاناة كبيرة، كانت هي الأرضية الخصبة المتوفرة التي ساعدت على ظهور جرائم القتل العائلي إلى السطح بشكل لافت وغير مسبوق مؤخرًا. وهذا ما أكدته دراسة اجتماعية على أن المكانة الاقتصادية المنخفضة للأسرة تؤثر وبشكل مباشر في ارتكاب بعض أفرادها للجريمة بحق فرد أو أفراد داخل نطاق الأسرة نفسها.

" يرى مختصون اجتماعيون ونفسيون أن الظروف الاقتصادية وأبرزها الفقر، بالإضافة إلى إدمان المخدرات، هي من أبرز العوامل والأسباب التي تدعو لارتكاب جرائم القتل العمد العائلي " ، (73) فالشباب المدمن تحت تأثير المخدرات يمكن أن يرتكب أفعالًا عدوانية اتجاه والديه إذا طلب منهم المال لشراء المخدرات ورفضوا طلبه، فإنه سيستخدم جميع أنواع العنف لتحقيق مطلبه، حيث يقل عنده الإحساس بحب واحترام الوالدين، فتحت تأثير المخدر لا يعي سلوكياته، ولا يفرق مع من يتعامل، وأي حوار معه يسبب له ازعاجًا وردة فعل عنف يتجلى في الاعتداء والسب، وقد يصل للقتل. " ويعد التعامل مع المخدرات وتجارتها وترويجها أفضل هذه الجرائم وأسرعها في تحسين الوضع الاقتصادي، (74) كما أن الطمع والأناية يقودان أحد الأبناء إلى فقدان عقله فيستخدم غريزته البدائية في مواجهة نزاعه على حقه في الميراث فيقدم على قتل أخيه

أيضًا قضايا الميراث من أكثر أسباب العنف والقتل العائلي، فعدم توزيع الميراث واستحواذ الأخ الأكبر أو أحد الأعمام أو الأخوال على التركة أو عدم البت فيه في المحاكم يؤدي حتمًا إلى النزاع والقتل العمد بين أفراد الأسرة، فالطمع والأناية قد يقودان أحد الورثة إلى فقدان عقله واستخدام غرائزه البدائية كالعنف والقتل لأخذ حقه وحق غيره في الميراث، أو الحصول على أكبر حصة ممكنة من التركة، لقد ازدادت قضايا النزاع على الميراث في المجتمع الليبي، وساهم هذا النزاع في فك روابط الأسرة الليبية، فالطمع والجشع والأناية التي استحوذت على الورثة، جعلت النفوس تمتلئ بالضغينة والحقد، فانقطعت الأرحام، وتقاتل الأخوة، وكانت أروقة المحاكم ملاءًا لكل

وارث يطالب بحقه، وتحولوا من أخوة وأشقاء إلى أعداء بسبب الجشع والطمع، لقد نسي هؤلاء أن التوزيع العادل للميراث من أعظم أسباب صلة الرحم، وأن الطمع والاعتداء على حق الغير من أسباب الشقاق والفرقة. فقد وجد أن نسبة كبيرة من الأشخاص العاطلين أو الفقراء يتجهون صوب الجريمة كحل لمشاكلهم الاقتصادية

يرى مختصون اجتماعيون ونفسيون أن الظروف الاقتصادية وأبرزها الفقر، بالإضافة إلى إدمان المخدرات، هي من أبرز العوامل والأسباب التي تدعو لارتكاب جرائم القتل العائلي.. إن ما تطلعننا به صفحات الأخبار عن جرائم منكرة وبشعة؛ بسبب الحرمان من الميراث مفزع ومؤلم؛ حيث يدفع الطمع البعض إلى حرمان أشقائهم وشقيقاتهم من حقوقهم الشرعية في الميراث، كما يدفع الشعور بالألم والحسرة بعض الآباء إلى حرمان أبنائهم العاقين من الميراث؛ عقاباً لهم على عقوقهم، وتداعيات هذا الحرمان في الأسرة الليبية كثيرة ومتنوعة؛ حيث تتعدد جرائم العنف الأسري، وتتطور إلى درجة أن يقتل ابن أباه الذي كان سبباً في وجوده، أو يقتل الأخ شقيقه متكرراً لصله الدم والرحمة، تؤكد نسرين البغدادي، أستاذة علم الاجتماع والمديرة السابقة للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية: أن زيادة ظاهرة الجرائم الأسرية بسبب الميراث تعود إلى سوء التربية والنشأة غير الصحيحة للأبناء وغياب الوازع الديني بينهم، فالآباء أحياناً هم من يدسون السم في عقول أولادهم بالتمييز بينهم بحجج واهية ودوافع غير منطقية ينشؤون على الأنانية وحب الذات والكراهية لأقرب الأقربين" (57) ، وتقول أيضاً: "لو علم كل أب وأم أن التمييز بين الأبناء ستكون نتيجته خصاماً وقطيعة وكرهاً وعداوة بسبب الميراث لما فعلا ذلك أبداً، فحين ينحاز الآباء والأمهات إلى بعض الأبناء الذكور أحياناً، وربما الإناث، ينشأ الأولاد ونفوسهم مشحونة ضد آبائهم وضد بعضهم البعض، وبذلك يهرب الاستقرار وتخفتي الطمأنينة من الأسرة التي ينبغي أن يسودها الحب والوئام والتفاهم والتعاون والتماسك، والنتيجة أنهم ينسون أن الشخص الذي رحل أمضى حياته وهو يعمل من أجل أن يوفر لهم حياة كريمة، وظن أنه حقق ذلك، وأن تركته لهم ستلم شملهم، فهو لم يخطر له يوماً أن أولاده سيجرهم طمعهم إلى أروقة المحاكم (67)"

4 – الإضطرابات النفسية وتشكيل السلوك الإجرامي:-

الجريمة من الناحية النفسية ترى أن كل سلوك إجرامي إنما هو انعكاس لصراعات نفسية داخلية تدفعه حتماً إلى ارتكاب جريمة تتعارض مع ما يسود المجتمع من قوانين وأعراف وقيم، والتي تؤدي إلى ظهور العديد من من المشكلات الاجتماعية منها مشكلة الجريمة (77) حيث يرى أصحاب الاتجاه النفسي أن ثمة علاقة بين السلوك الإجرامي والحالة النفسية للإنسان، وأن للعوامل النفسية دوراً أساسياً في تشكيل السلوك الإجرامي، وأن الجريمة هي محصلة للكبت الذي ينتج عن الصراع النفسي، والطاقة الغريزية التي لم تجد لها مخرجاً اجتماعياً مقبولاً؛ مما حدا بها إلى البحث عن مخرج آخر غالباً ما يكون غير مقبول اجتماعياً، كذلك العقد النفسية الناتجة عن الصراع بين

غريزة الذات والشعور الاجتماعي، هذا بالإضافة إلى الأمراض الذهنية أو العقلية (78) كما أن العديد من جرائم القتل تحدث بسبب مشاعر شديدة تسمى المحفزات العاطفية، كالغضب والغيرة والحسد أو الكره والانتقام، وهذه الدوافع أو المحفزات في الغالب تتبع من الصراعات الشخصية، أو العلاقات المكسورة، أو الظلم المتصور، فالإنسان في الجرائم العاطفية يفقد عواطفه في لحظة من اللحظات؛ تكون نتائجه مأساوية وغالبًا ما تكون جرائم القتل فيها عفوية ومتهورة، حيث يتفاعل الجناة مع تهديد أو خيانة محسوسة. كما أن أصحاب مشاعر الغيرة والحسد مهووسون بأسلوب العقاب والقضاء على من يعتبرونهم تهديدًا أو منافسين لهم. فتدفعهم مشاعرهم نحو تصرفات متطرفة كالعنف والقتل. ولهذا يرى أنصار مدرسة التحليل النفسي "أن السلوك الإجرامي والمجرم على حد سواء، على أنه تتغلب عنده الدوافع الغريزية والرغبات على القيم والتقاليد الاجتماعية الصحيحة، فيتصرف بطريقة تخالف قواعد المجتمع من إشباع رغباته". (79)

ينشأ التفكير في القتل بالتزامن مع المعاناة من اضطرابات الشخصية؛ كاضطراب الشخصية (خاصة اضطراب السلوك واضطراب الشخصية النرجسية واضطراب الشخصية المعادية للمجتمع) حيث أظهرت دراسة في فلندا ارتفاع خطر ممارسة العنف لدى الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات الشخصية المعادية للمجتمع بشكل أكبر من الأشخاص المصابين بالفصام (80) فالأفراد الذين يفكرون في القتل أكثر عرضة للإصابة بأمراض نفسية أخرى مقارنة بالأشخاص العاديين؛ يشمل ذلك التفكير في الانتحار والذهان والهذيان والتسمم، (81) فنظرية الإحباط والعدوان تعزي سبب العنف والقتل لدى الإنسان إلى حالة الإحباط من جراء الشعور بالقهر الاجتماعي، ونظرية التحليل النفسي ترى أن هناك علاقة بين العنف الوالدي ضد الأبناء وبين مواقف الإحباط والأذى التي تعرض لها الوالدان في أسرة النشأة، كما أن نظرية الضغوط: والتي يقصد بها تلك المطالب التي ترغم الفرد على الإسراع بجهوده ولا توجد لديه الامكانيات لتحقيقها وبالتالي تدفعه إلى العنف (تحليل ظاهرة العنف وأثره على المجتمع) فعلماء النفس يؤكدون أن الجريمة هي مجموعة من المكبوتات والطاقات الكامنة في الإنسان (82)

فالعوامل النفسية مثل: التوتر والضغوطات النفسية والقلق، التي قد يمر بها الفرد، والتي توصله لدرجة أو لمرحلة يشعر بها بالعدوانية اتجاه من حوله، فيجد الحل الأنسب له في هذا الوضع النفسي هو العدوان والعنف والإجرام، " فالعدوانية أو العدوان هي واحدة من أكثر عوامل الخطر الديناميكية الموثقة على نطاق واسع للانحراف. حيث يعتبر العدوان عامل خطر مستقر، يظهر غالبًا في سن الثامنة، ويظل ثابتًا ومستمرًا خلال فترة المراهقة وما بعدها (83)، لقد أرجع العديد من الباحثين " جرائم القتل إلى تشنجات عصبية، ومنهم من أرجعها إلى سلوك غريزي نابع من غريزة الموت، ومنهم من يرى أنها نتيجة لإحباط سابق، ومنهم من يرى أنها سلوك مكتسب تتداخل فيه عوامل عدة مثل: الحسد والأمراض النفسية والمخدرات وغيرها (84)، كما أن حالة القلق ترتبط بشكل بالوضع المادي للفرد فضعف الدخل والفقر من الأمور التي تسبب اضطرابات وعقد نفسية، " فلقد أكدت الدراسات النفسية أن ثمة علاقة بين تردي الأوضاع الاقتصادية وحالة وتوصيف القلق على مقياس القلق الذي قد يقود لارتكاب جريمة القتل " (85). فالعنف الذي يمارس على الأبناء أو الزوجة في الأسر الفقيرة أو محدودة الدخل، في كثير من حالاته ليس بسبب خطأ أقرفه الأبناء؛ بل هو كردة فعل للوضع الإقتصادي السيئ، الذي يعاني منه رب العائلة، فكان العقاب على شكل تفريغ

شحنة الغضب والخيبة واليأس بسبب الفقر وضعف الدخل. وهذا يجعلنا نسلط الضوء على كيف يمكن للمشاعر القوية أن تطفئ في بعض الأحيان على التفكير الأخلاقي. الخاتمة:-

مع المدنية المادية التي طغت على الناس بدأت الأواصر تضعف والألفة تنقطع، بل تُفقد في بعض الأحيان، وشتان بين مجتمع الأسرة فيه تسودها الألفة والمودة والإخاء والحب، ومجتمع حلت في العديد من أسرته الفردية والأنانية وحب الذات محل الإخوة والأبوة، فكم تصبح الحياة قاسية حين ينضب معين الأخوة، وتجف ينابيع الحب في الله، كثير من الناس يمارس ألواناً من مفسدات الأخوة، فالذي ينغص ويفسد جو الأخوة أن يكون في القلوب غلٌ وحقاً وحسداً، يفسد على الإنسان عيشته في الدنيا.

فيما يتعلق بالدافع وراء جرائم قتل في الأسرة الواحدة فكانت غالبية الجرائم كان الدافع من وراءها المشاجرات والخلافات الزوجية والصراع على الميراث، والرغبة في الانتقام، وأن هذه الجرائم ذكورية بامتياز، وأن عوامل القتل العائلي هي على التوالي (عوامل اقتصادية، ونفسية، وأسرية، واجتماعية، ثم عوامل دينية وثقافية.) كما لا يجب ألا يقتصر تحليل وقائع الجرائم على معرفة الدوافع والأسباب، بل لابد من دراسة وتحليل شخصية المجرم القاتل ودراسة خصائصه وسماته، من أجل إعطاء صورة واضحة لملامح المجرم القاتل لأسرته وتميزه عن باقي المجرمين المرتكبين للجرائم الأخرى، كما أن معرفة صفات المجرم القاتل من بين العناصر المهمة في فك لغز الجرائم التي تحدث.

■ التوصيات:-

من خلال ما تم طرحه ومناقشته وما توصلنا إليه من نتائج من سياق الأحداث والوقائع والدراسات التي تم عرضها، فإن من الضروري أن نوصي ببعض النقاط التي يتمنى الباحث أخذ الاعتبار بها.

- 1 - عمل حملات وندوات توعوية للأباء والأمهات وتزويدهم بمعلومات عن أساليب الرعاية والتربية الشليمة في جميع مراحل العمر، وتنبيههم حول مدى خطورة وتعنيف الأبناء وإساءة معاملتهم على سلوكياتهم الإجرامية والانحرافية في المستقبل.
- 2 - يجب على الآباء التقليل من الخلافات الزوجية والمشاجرات العائلية اليومية أمام الأبناء، حتي لا يؤثر ذلك على حالتهم النفسية، فالخلافات الأسرية معظمها وراء الجرائم الأسرية.
- 3 - يجب على الدولة أن تغلظ عقوبة الآباء المعنفين والمعتدين والمسيئين معاملتهم، والقاتلين أبنائهم، حتي يكونوا عبرة لغيرهم من الآباء.
- 4 - أوصي الآباء والأبناء بضبط النفس عند الغضب لأن الغضب مفتاح كل شر حيث يولد الحقد والكراهية والرغبة في الانتقام والوقوع في الجريمة ولذلك نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الغضب
- 5 - على الدولة اعتماد تدابير وطرق وأساليب تهدف إلى جمع وسحب جميع أنواع الأسلحة والذخائر والمواد الخطرة التي هي بين يدي الأفراد والجماعات والعصابات والمليشيات المسلحة والتي يستخدمونها في جرائمهم.
- 6 - مطالبة المؤسسات التعليمية والدعوية التركيز عل ثقافة التسامح والحوار وبيان الحقوق والواجبات فيما بين الزوجين ومن الآباء والأبناء والعكس.

- 7 - دراسة أوضاع الشباب العاطلين عن العمل وتوفير فرص عمل هم تؤمن مستقبلهم ومستقبل أسرهم، إضافة إلى توعيتهم بأحكام القوانين ومضار وأثار الجريمة على الأسرة والمجتمع.
- 8 - نوصي بتوثيق الصلة بين مؤسسات البحث العلمي ومؤسسات الاجتماعية للأسرة ومؤسسات الضبط الاجتماعي ومكافحة الجريمة بما يحقق من رفع مستوى الأسرة اجتماعياً ونفسياً وأخلاقياً وسلوكياً للحد من انتشار جميع أنواع الجرائم .

■ المراجع:-

- 1 - القرآن الكريم: سورة المائدة الآية 30.
- 2 - القرآن الكريم: سورة المائدة الآية 32 .
- 3 - القرآن الكريم: سورة الإسراء الآية 33.
- 4 - منظمة الصحة العالمية (2002) التقرير العالمي حول العنف والصحة ، المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط ، القاهرة ، مصر.
- 5 - التير، مصطفى (1989). العنف العائلي: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض .
- 6 - نوري محمد الحجابي (2019) العنف الأسري وعلاقته بانحراف المراهقات، دراسة ميدانية على بعض مدارس المرحلة الثانوية للبنات، بمدينة طرابلس، أطروحة دكتوراه، الجامعة اللبنانية، المعهد العالي للدكتوراه، بيروت، لبنان.
- 7 - موقع ليبيا أوبزرفر الإلكتروني، <https://ar.libyaobserver.ly/accidents?page=9>
- 8 - سحر حساني بربري (2015) الدوافع الاجتماعية والاقتصادية لجرائم القتل في الأسرة: تحليل مضمون لجريدة المصري اليوم في الفترة من 2009 - 2011 ، مجلة العلوم الاجتماعية، مج 43 ع2، ص 184.
- 9 - محمد صبحي نجم (1998) علم الاجرام وعلم العقاب ، ط1 ، عمان الاردن ، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ص10.
- 10 - السرخسي (1993) :المبسوط، ط1 ، دار الكتب العلمية، بيروت، المجلد 12 ، الجزء 13
- 11 - ثريا عبدالله سليمان بيثرو (2010) سياسة المشروع الليبي في التعامل مع جريمة القتل العمد، دراسة وصفية تحليلية نقدية، رسالة ماجستير، جامعة الجبل الغربي.
- 12 - إبراهيم أنيس، وآخرون (د.ت) المعجم الوسيط ، ج1، دار إحياء التراث العربي، بيروت ص17.
- 13 - محمد عاطف غيت (2008) معجم علم الاجتماع: دار المعرفة الجامعية، ط1، القاهرة.
- 14 - عبد الكريم جندي (2021) مفهوم الواقع في العلوم الإنسانية، دراسات فكرية، نماء للبحوث والدراسات، ط1، لبنان.
- 15 حسين عبد على (2010) الدافع والهدف وأهميتها في القانون العقابي: كلية القانون والسياسة جامعة السليمانية، مجلة الرافدين للحقوق، مج 13، ع 49، السنة 16، ص 306
- 16 - حسين عبد على: المرجع السابق ص 305.
- 17 - محمد حامد الحضيبي (2016) الجرائم الأسرية وعقوباتها من منظور الشريعة الإسلامية وقانون العقوبات الليبي، دراسة تحليلية مقارنة، كلية الدراسات العليا، قسم الشريعة والقانون، جامعة مولانا مالك إبراهيم، ماليزيا.
- 18 - ميلاد إمحمد عريشة (2018) القيم الاجتماعية ودورها في الحد من انتشار الجريمة، مجلة الاستاذ العدد 15 خريف 2018
- 19 - هند فؤاد السيد (2021) العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجرائم داخل الأسرة المصرية، رؤى عينة من الخبراء، المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مج 5 ، ع 24 .
- 20 - بسمة طعمانة (2018) حكم قتل أحد الوالدين ولده (بين الفقه وقانون العقوبات الإماراتي) مجلة جامعة شارقة، مج 12، ع2، ديسمبر 2018.

- 21 - كوثر حمود المخلافي (2023). القتل داخل الأسرة اليمنية وتأثيره في الأمن العام، دراسة استقصائية، مجلة الآداب، كلية الآداب، جامعة ذمار، المجلد 11 ، العدد4 ، ديسمبر 2023.
- 22 - مناور عبيد العنزي (2020) العوامل المرتبطة بجريمة القتل داخل الأسرة في المجتمع السعودي، دراسة ميدانية على عينة مختارة من العاملين في النيابة العامة بمدينة الرياض، مجلة كلية الآداب – جامعة المنصورة، ع 66 ، يناير 2020.
- 23 – موقع (مديرية الأمن). <https://www.facebook.com/NSD>
- 24 – موقع ليبيا أوبزرفر الإلكتروني، الموقع السابق
- 25 – موقع العربي الجديد " <https://www.alaraby.co.uk/node/637197?amp>
- 26 – القرآن الكريم: سورة الإسراء 33
- 27 – القرآن الكريم: سورة النساء 93
- 28 – سنن النسائي ح 4005
- 29 – البخاري ح 1741
- 30 – البخاري ح 2857
- 30 – القرآن الكريم: سورة البقرة 179.
- 31 – سنن الدار طني 3182.
- 32 – محمد بن علي الشوكاني، السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، تحقيق: محمود إبراهيم أبو زايد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1421 ص 10
- 33 – نجلاء عطالله بخيت (2022) الجرائم الأسرية في الفقه الإسلامي (دراسة مقارنة)، مجلة الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، جامعة الأزهر، الإسكندرية' العدد 38 ، الإصدار الثاني، ص 546 إلى 550.
- 34 – بسمة طعمانة (2018) المرجع السابق
- 35 – مقبل أحمد العمري (2021) عقوبة قتل الوالد للولد عمدا في الفقه والتشريع والقضاء، دراسة مقارنة، مجلة الجامعة الوطنية، العدد 18.
- 36 – موقع عدن الغد: تزايدت مؤخراً بشكل لافت.. جرائم القتل العائلي في اليمن تدق ناقوس الخطر، نشر بتاريخ 2022/5/28 <https://www.adengad.net/news/617742>
- 37 – موقع عدن الغد: المرجع السابق
- 38 – أبتهاال عادل هارون(2021) جرائم قتل الآباء للأبناء : تحليل مضمون لصفحة الحوادث، في بعض الصحف المصرية في الفترة من 2015 إلى 2020، المجلة المصرية للعلوم الاجتماعية والسلوكية، العدد الرابع، ص 152.
- 40 – أبتهاال عادل هارون(2021) نفس المرجع السابق ص 152.
- 41 – مناور عبيد العنزي (2020) المرجع السابق
- 42 – موقع تحقيق، دراسة مكثفة في سيكولوجيا الجريمة العائلية، أسبابها ودوافعها، نشر في 2023/4/16، [/https://tahkek.com](https://tahkek.com)
- 43 – إيمان لبرارة، النوي أمينة (2022) جرائم الإعتداء على الأصول في المجتمع الجزائري، دراسة تحليلية للعوامل النفسية والاجتماعية، مجلة دراسات في سيكولوجية الانحراف، مج7، ع2
- 44 – محمد بن علي الشوكاني، المرجع السابق
- 45 – إيمان لبرارة، النوي أمينة (2022) المرجع السابق
- 46 – موقع تحقيق نفس المرجع السابق
- 47 – صحيفة نسويات الالكترونية <https://www.facebook.com/libyanfeministss>
- 48 – أبتهاال عادل هارون(2021) نفس المرجع السابق ص 149
- 49 – هند فؤاد السيد: (2021) المرجع السابق
- 50 – أبتهاال عادل هارون(2021) ص 153
- 51 – موقع تحقيق: المرجع السابق
- 52 – موقع تحقيق نفس المرجع
- 53 – موقع تحقيق نفس المرجع

- 54 - علي إسماعيل مجاهد (ب - ت) تحليل ظاهرة العنف وأثره على المجتمع: مركز الإعلام الأمني، الأكاديمية الملكية للشرطة، الأردن، ص7.
- 55 - حسين عبد علي (2010) المرجع السابق، ص 306.
- 56 - المرجع نفسه ص 306.
- 57 - المرجع نفسه، ص 302.
- 58 - المرجع نفسه ص 306.
- 59 - المرجع نفسه ص 300.
- 60 - محمد اسماعيل إبراهيم (2016) مجلة المحقق حلي للعلوم القانونية والسياسية، السنة الثامنة العدد الثاني، ص 379.
- 61 - محمد اسماعيل إبراهيم (2016) المرجع السابق، ص 379.
- 62 - مناور عبيد العنزي (2020) المرجع السابق
- 63 - عبد الرحيم صدقي، الإجرام المنظم، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2001
- 64 - ناجية مصطفى عمارة (2020) الحرب وعلاقتها بالجريمة: دراسة وصفية نظرية للواقع الليبي، مجلة رواق الحكمة، العدد السابع، ص 166 .
- 65 - مجلة القدس العربي، تحليل وتصوير للواقع الليبي، نشر بتاريخ 5/يونيو/2021
[/https://www.alquds.co.uk](https://www.alquds.co.uk)
- 66 - ميلاد امحمد عريشه (2015) تكلفة الجريمة في المجتمع الليبي: الجامعي مجلة علمية محكمة العدد 27 .
- 67 - ميلاد امحمد عريشه (2015) نفس المرجع ص 59
- 68 - ميلاد امحمد عريشه (2015) نفس المرجع ص 48.
- 69 - علي وظيفة (د.ت) الإرهاب التربوي: منشورات مجلة العربي الكويتية، ص209
- 70 - علي وظيفة (د.ت) نفس المرجع ص209
- 71 - علي وظيفة (د.ت) نفس المرجع. ص 211
- 72 - فاطمة الزهراء خموين(2019) الأسرة والجريمة: مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مج8، ع 2، ص 180.
- 73 - (اسماعيل الأسدي 2006: 3)
- 74 - كوثر حمود المخلافي (2023).المرجع السابق ص493
- 75 - مروة جمال السيد حسانين(2010) صورة الذات وبعض المتغيرات النفسية السالبة المرتبطة بالاعتماد على المخدر، رسالة ماجستير منشورة، جامعة أسيوط، مصر ص30
- 76 - هند فؤاد السيد (2021) المرجع السابق
- 77 - هند فؤاد السيد (2021) المرجع نفسه
- 78 - م المشهداني ، التصنيع والجريمة ، بغداد ، ط 1 - ، 2009 ، ص44
- 79 - سحر حساني بربري (2015) المرجع السابق ص 183.
- 80 - عبيد عبد الرؤوف (1997) أصول علمي الإجرام والعقاب، القاهرة ، دار الفكر ، ط 3 ، ص212 .
- 81 - التفكير في القتل [https://ar.wikipedia.org/wiki/التفكير في القتل](https://ar.wikipedia.org/wiki/التفكير_في_القتل)
- 82 - التفكير في القتل [https://ar.wikipedia.org/wiki/التفكير في القتل](https://ar.wikipedia.org/wiki/التفكير_في_القتل)
- 83 - علي إسماعيل مجاهد (ب - ت) المرجع السابق ص9.
- 84 - خليفة أحمد محمد، أصول علم الإجرام الاجتماعي ، القاهرة ، دار الفكر ، 1998 ، ص31 .
- 85 - مناور عبيد العنزي (2020) المرجع السابق.